# الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين

د. سعيد محمد بواعنة *

(*) أستاذ مساعد بقسم أصول الدين – كلية الشريعة – جامعة اليرموك – المملكة الأردنية الهاشمية

## ملخص البحث :

استهدفَ هذا البحث دراسة موضوع الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدِّثين ، من حيثُ مفهومه، وأسبابه، وأنواعه، وصيغُه، ومعياره، وآثاره.

وقد توصّل البحثُ إلى أنَّ الاختصاص بالرواية عن الشيوخ يُقصدُ به : انفرادُ راوٍ بِمزيّةٍ في مروياتِ شيخٍ له دون غيرهِ مِن زملائه ؛ لِسبَبٍ مُعتبرٍ عند أئمة الحديث ،وتبينَ أنَّ أسباب الاختصاص بالروايةِ عن الشيوخِ في أغلبها ذاتُ بعدٍ علمي ومنهجي، وظهر بالبحثِ أنَّ الاختصاصَ بالرواية عن الشيوخ نوعانِ:

الأولُ: اختصاصُ تفرّد بالرواية.

والثاني: اختصاصُ إتقانٍ، وضبطٍ للرواية.

وتبيّن أنَّ معيار الاختصاص بالرواية عند المحدّثين نسبي وليس بمُطلق ، كما خلصَ البحثُ إلى أنَّ للاختصاص بالرواية آثارًا على واقع الروايةِ ، منها: الإيجابي، ومنها: السلبي.

## المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ﷺ، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومَن سار على دربه، إلى يوم الميعادِ والدّين.

**وبعد** :

فإنَّ الأصلَ في الروايةِ، أنْ تكونَ مبذولةً، لكلِّ مَنْ نَشَطَ إليها، وقصدَ تحصيلَها، غيرَ أنَّ المتأمِّل في كتب التراجم عند المحدِّثين، يلحظُ تَردُّدَ ألفاظ في تراجمِ عددٍ لا بأس به من الرواة– تُشعِرُ بأنَّ مادة الرِّوايةِ لدى عدد من الشيوخ – إنما هي مقصورةٌ منهم على رواةٍ بعينهم، دون غيرهم، ومن ذلك قول أحدهم عن أحاديث ما: «خصَّني بها الشيوخ « و كذا مثل قول بعضِ أئمةِ الشأنِ حكايةً عن بعض الرواة: «يَخصُّه بها» ، وقولهم أيضًا: « ...فيأخُذَ بيده، فيُدْخِلَه، فيحدِّثهُ ويَدَعُنا «. فضلا عن تصرفاتِ، ومواقف عددٍ من الشيوخ – والتي تصبُّ في ذات الفكرة أعني: فكرةَ الاختصاص بالرّواية.

### أهمية البحث:

تظهرُ أهمية هذا البحث، في كونه يتناول مسألةً علميةً دقيقةً، لها أثر بالغٌ في دقّة الحكم على الحديث ، ونفي العلّة عنه ، أو إثباتها فيهِ، وكذا أيضًا في الترجيحِ بينَ الرِّوايات؛ فجميع ذلكَ متّصلٌ بفكرة اختصاصِ راوٍ ما، بشيخٍ ما، دُونَ غيره.

## مشكلةُ البحث:

لقد أثارَ التأمُّلُ عندي في تراجمِ الرُّواةِ الذينَ أُطلِق الاختصاصُ في شأنهم تَساؤلاتٍ عديدةً ؛ من شأنِ الإجابةِ عنها، أن توقفنا على حقيقة موضوع الاختصاص بالرواية عن الشيوخ، وما يتّصل به من تفاصيل عند المحدِّثين، ويمكنني أنْ أُجْمِلَ تلك التساؤلاتِ على النحو الآتي:

- ما المقصود بالاختصاصِ بالرواية عن الشيوخ عند المحدِّثين؟
- وما هي الأسباب التي تستدعي الاختصاصَ بالرِّواية عن الشيوخ ؟
- وهل الاختصاصُ بالرواية عن الشيوخ نوع واحدٌ، أو أكثر؟
- وما هي صيغُ إطلاق الاختصاصِ عندَ أهلِ الشأنِ؟ وهل هو عندهم مطلقٌ، أو نسبي؟
- وكذا هل للاختصاص بالرِّواية عن الشيوخ آثارٌ على واقع الرواية ؟

## الدِّراساتُ السابقة:

لم أجدْ – في حدود اطلاعي– بعد البحث المُطوَّل مَن أفردَ، وتناولَ موضوع الاختصاص بالرواية عن الشيوخ، في بحثٍ مُستقلٍّ على نسَقَ التساؤلاتِ التي أوردتُها آنفًا.وإنما وَجدتُ أنَّ الأئمة عرضوا لحيثيات هذا الموضوعَ، بإشاراتٍ، ولَمَحاتٍ مقتضبةٍ، دونما توسُّعٍ، وذلك في بابِ قرائن الترجيحِ ، وفي بيان طبقاتِ الرواة عن شيخٍ ما ، وكذا – أيضًا – في مجالِ النَّقدِ الحديثي، وطُرقهِ، وضوابطهِ.

## منهجيّةُ البحث :

لقدْ سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي في كُتبِ التراجمِ؛ لجمع المادة العلمية المتعلّقة بموضوع الاختصاص، ومِنْ ثَمَّ قمتُ بتصنيفِها، وتحليلها، والاستنباطِ منها ، وكلُّ ذلك بما يُناسِبُ موقعها مِن مفردات البحث الذي عنونتُ له بـ: « الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المُحدثين» .

## خطةُ البحث :

هذا وقد جاء البحث في هذه التقدمة، وخمسة مطالب، وخاتمة على النحو الآتي :

**المطلب الأول**: مفهومُ الاختصاص بالرِّواية عن الشيوخ لغة واصطلاحًا.

**المطلب الثاني** : أسبابُ الاختصاص بالرِّواية عن الشيوخ.

**المطلب الثالث** :أنواع الاختصاص بالرواية عن الشيوخ، وصيغُ إطلاقه.

**المطلب الرابع** :معيار الاختصاصِ بالرواية عن الشيوخ.

**المطلب الخامس** :آثار الاختصاص بالرواية عن الشيوخ على واقع الرِّواية.

**الخاتمة** وتشتمل على أهم النتائج، والخلاصات التي توصلت إليها الدراسة.

وأخيرا أرجو الله العليَّ القدير، أنْ يكونَ هذا البحث ذا جدوى علميةٍ عظيمة ، وفائدة كبيرةٍ ، وأسألهُ تبارك وتعالى، أنْ يجعلَ هذا الجُهدَ في ميزانِ الحسناتِ يوم نلقاهُ ، واللهُ الموعدُ، وهو الهادي إلى الحقِّ المبين.

## المطلب الأول: مفهوم الاختصاص بالرواية عن الشيوخ لغة واصطلاحًا.

الاختصاصُ لغةً: مأخوذ من الجذر (خَ صَ صَ ) قال ابن فارس: «الخاءُ، والصاد، أصلٌ مُطَّرد مُنقَاس، وهو يَدلُّ على الفُرْجة والثُّلمةِ ، ومِن الباب خَصَصْتُ فلانًا بشيءٍ خَصُوصِيَّةً ، وهو القياس ، لأنَّه إذا أُفرِد واحدٌ؛ فقد أوقَع فُرْجَةً بينه، وبينَ غيره»[1]. وقال صاحب القاموس المحيط : « خَصَّهُ بالشيءِ خَصًّا، وخُصوصاً، وخُصوصِيَّةً ... فضَّلَهُ «[2]. وقال ابن منظور في لسان العرب : « خصَّه بالشيء يَخُصُّه خَصّاً، وخُصوصاً، وخَصُوصِيَّةً، وخُصُوصِيَّةً والفتحُ أَفصحُ، وخِصِّيصَى. وخصَّصَه، واخْتصَّه أَفْرَدَه به دون غيره، ويقال: اخْتصَّ فلانٌ بالأَمر، وتخصَّصَ له، إذا انفردَ. وخَصَّ غيرَه، واخْتصَّه بِبِرِّهِ، ويقالُ: فلانٌ مُخِصٌّ بفلان. أَي: خاصٌّ به، وله به خِصِّيَّةٌ «[3].

---

(١) ابن فارس ،أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، ( لبنان: الدار الإسلامية ،١٤١٠هـ -١٩٩٠م) د.ط، ، ج:٢، ص :١٢٢.

(٢) الفيروز آبادي ،محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط،( بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت) د.ط، ص:٧٩٦ فصل الخاء.

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم ، لسان العرب، ( بيروت: دار صادر ، ١٩٩٠م) ط٢، ، ج:٧، ص :٢٤ مادة (خَصَصَ ).

وهكذا نجد أنَّ كلَّ المعاني المتقدمة للفظة الاختصاص، تدورُ في فلك واحد، ألا وهو: الإفرادُ، والتمييز بشيءٍ ما دون غيره، ويرى أبو هلالٍ العسكري، أنَّ هناك فرقًا بين الاختصاصِ والانفرادِ، صورتهُ: «أنَّ الاختصاصَ انفرادُ بعض الأشياء بمعنىً دون غيره؛ كالانفراد بالعلم، والمُلْك. والانفرادُ تخصيصُ النَّفسِ، وغير النَّفسِ، وليسَ كذلك الاختصاصُ؛ لأنَّهُ نقيضُ الاشتراك، والانفرادُ نقيضُ الازدواج، والخاصَّةُ تحتملُ الإضافة، وغير الإضافة؛ لأنَّها نقيضُ العامَّة، فلا يكونُ الاختصاصُ إلَّا على الإضافة؛ لأنَّه اختصاصٌ بكَذا دون كذا»[1].

وإذا نَظَرنا إلى معنى الاختصاصِ بالرواية، من الناحية الاصطلاحية، فإنَّنا نجدهُ مرتبطًا ارتباطًا واضحًا، بالمعنى اللغوي للفظةِ الاختصاص، وهو الانفرادُ، وهو بحسب تفريقِ العسكري -آنف الذكر- انفرادٌ بشيءٍ دون غيرِهِ، وعليه فيمكن تعريفهُ اصطلاحًا بأنه: «**انفرادُ راوٍ بِمزيَّةٍ، في مَروياتِ شيخٍ له، دون غيرِهِ من زملائه؛ لسبَبٍ مُعتبرٍ، عند أئمة الشأن**».

وقولي في التعريف: «انفرادُ راوٍ بِمزيَّةٍ» غايتهُ بيان أنَّ الانفرادَ إمَّا أن يكونَ في تحمُّل الرواياتِ، وإمَّا أنْ يكونَ في ضبطِ وإتقانِ ما يتَحمَّلُهُ. وقولي في التعريف: «لسببٍ مُعتبرٍ عند أئمة الشأن» إنَّما هو قيدٌ؛ غايتُه إخراجُ ما كانَ من انفرادٍ ليسَ لهُ سَبَبٌ مُعتبرٌ، عند أهل الحديث، وعليه فالاختصاصُ عن شيخٍ ما، لسببٍ مُعتبَرٍ، يُعدُّ مقياسَ مفاضلة عند التعارضِ، والاختلافِ، وسيأتي بسط الكلام على ذلك، عند الحديث عن الآثار الإيجابية للاختصاص بالرواية عن الشيوخ على واقع الرواية.

## المطلب الثاني: أسبابُ الاختصاص بالرواية عن الشيوخ.

إنَّ مسألة اختصاصِ الرواة بشيوخٍ معيَّنين في الرواية، ليستْ بالمسألةِ العَشوائية، بل هي ترجِعُ في واقِعها إلى أسباب يُمكِنُ الوقوفُ عليها، من خلالِ فهمِ الرَّوابط، والعَلاقاتِ فيما بين أولئك الرواة، ومَنَ يختصُّونَ بالرِّوايةِ عنهُم من الشيوخ، ويمكِنُنا

(١) العسكري، الحسن بن عبد الله، معجم الفروق اللغوية، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢هـ) ط ١، ص: ٢٧.

إجمالُ هذه الأسبابِ بالآتي:

**أولا: طولُ مُلازمة الشيخِ، وصحبتِه، وممارسةُ حديثِه**، فهذا السببُ هو أشهر، وأظهر الأسبابِ التي تدلُّ على الاختصاصِ بالرواية عندَ المُحدّثين؛ ذلكَ أنَّ تحقُّقَ هذه الأمور في التلميذِ تجعلهُ مؤهَّلا، ليختصَّ بالروايةِ عنه، دون غيرهِ من الرواة؛ سيَّما إذا كان الشيخ عَسِراً متمنِّعًا من الرواية ، قال الخطيب البغدادي في ترجمة الحسينِ بن فَهْم ( ت ٢٨٩هـ ) : « كان ثقةً، وكان عَسراً في الرواية مُتمنّعًا، إلا لمَنْ أكثرَ مُلازمته، وكان لهُ جلساءُ من أهل العلم، يُذاكِرُهم، فكتب جماعة عنه، على سبيل المُذاكرة »[١]. بل إنَّ بعضَ الشيوخ كانَ يُصَرِّحُ علانيةً، أنه لا يَبْسُط لسانه بالرِّوايةِ، إلا لمَن يلزَمهُ وحَسْب؛ أسند الرَّامَهُرمزي، من طريق أبي زيد سعيد بن الربيع، قال: سمعتُ شعبةَ – وسأَلَهُ رَجُلٌ عن حديثٍ، فأكثرَ عليهِ، فانْتهَره، وقال (يعني: شعبة): حتى متى؟! تلزمُني كما لَزِمَني هذا القيسي– وأشار إلى رَوح بن عبادة »[٢]. هذا وقد جعل الإمام الحازمي طول المُلازمةِ، وقلَّتها، مع الحفظ والإتقان – معياراً أساساً في ترتيب طبقاتِ الرُّواة عن شيخ ما ، وقد مثل لذلك بطبقاتِ الرواةِ عن الإمام الزهري[٣].ينضاف إلى ذلك أنَّ اختصاصَ بعض الرواة بشيوخٍ معيَّنينَ، قد نَجَم عنه اشتهارهم بألقاب التصقتْ بهم، وعُرفُوا بها بسبب كَثرةِ مُلازمَتِهم لأولئك الشيوخ ؛ فمن هؤلاء الرواة : معن بن عيسى القزّاز ( ت ١٩٨هـ) قال القاضي عياض : « قال ابن عبد البر: كان أشدَّ الناس مُلازمةً لمَالك.وكان يتكىءُ عليه، عند خروجه إلى المسجدِ، حتى قيل له: عُصَيَّةُ مالك»[٤]. ومِن هؤلاء أيضًا: إبراهيمُ بن الحسين المعروف بابن دَيْزِيل (ت ٢٨١هـ) قال

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ، ( بيروت: دار الكتب العلمية ،د.ت) د.ط ،ج:٨، ص (٩٢) برقم (٤١٩٠).

(٢) الرامهرمزي ،الحسن بن عبد الرحمن ، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، ( بيروت : دار الفكر ،١٤٠٤هـ) ط٣، ص (٥٨٢).

(٣) الحازمي ،محمد بن موسى ، شروط الأئمة الخمسة ، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية،١٤١٧هـ–١٩٩٧م) ط ١، ص :١٥١.

(٤) القاضي، عياض بن موسى ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مَذهب مالك ، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم ، (بيروت:دار الكتب العلمية،١٤١٨هـ–١٩٩٨م)ط ١، ج: ١، ص:٢١٢.

الإمام الذهبي في ترجمته: " كان يُلَقَّبُ بدابة عفَّان ( يعني: ابنَ مسلم الصفَّار) لمُلازمَته له، ويلقب بسَيفنة ؛ وسيفنَةُ: طائرٌ ببلاد مِصرَ، لا يكادُ يَحُطُّ على شجرةٍ إلا أكلَ وَرقَها حتى يُعَرِّيها؛ فكذلكَ كان إبراهيم- إذا وَرَدَ على شيخٍ لم يُفَارِقْهُ حتَّى يَسْتوعِبَ ما عِنْدَه"[1]. ومنهم كذلك : يحيى بن محمد المِصِّيصِي ( ت ٢٣٤هـ) قال ابن أبي حاتم الرّازي: " يُعرف بالعصا؛عصا ابن إدريس" وقال الحافظ ابن حجر: " كَانَ يُقَال لَهُ: عَصا ابْن إدريس؛ لطولِ ملازمتهِ لعبد الله بن إِدْرِيس الْكُوفِي الْمُحدِّث الْمَشْهُور»[2].

**ثانياً : محبَّةُ الشيخ، وانبساطهُ لتلميذٍ دُون غيره؛ لنجابته ولكونه جديرًا بالتَّحديث** ؛ فذلك له الأثر الكبير في أنْ يخصَّه الشيخ بحديثه ، وهذه المَحبَّة مَنبعها أنَّ الشيخ يرى التلميذَ نجيبًا، وجديرًا بأنْ يُعطى الروايات، وأنَّه أهلٌ لها، وقد عُهِد هذا الصنيعُ من الإمام الأعمش رحمه الله ؛ فقد كانَ ينبسط إلى نفرٍ، دون غيرهم مِن الرواة، منهم : سفيانُ بن عُيينة ( ت ١٩٨هـ ) ؛ فقد أخرج الخطيب البغدادي، بسنده، من طريق إبراهيم بن سعيد الجَوهَري ، قال : سمعتُ سفيان بن عيينة ، يقول : " كنتُ آتي الأعمشَ، فيُحدِّثُني ، فَلمَّا كَثُرَ عليه الناسُ، انتبهَ؛ فسألتهُ؟ فامتنعَ عليَّ – وقال لي:" إنَّ السُّوقَ قد نَفَقَ "[3]. ومِمَّن كانَ ينبَسط لهمُ الأعمشُ – أيضًا – في الرواية : سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) أسندَ الخطيب، من طريق عيسى بن يونس( هو: ابن أبي إسحاقٍ السَّبِيعي)، قال: «رُبَّما رأيتُ سفيان الثوري يجيءُ إلى الأعمش، فيقول: سلامٌ عليكم، فيقول: سفيانُ بن سعيد؟ فيقولُ: نعم، فيقول: خُذْ بيَدي، فيأخُذَ بيده، فيُدْخِلَه، فيحدِّثهُ ويَدَعُنا ". هذا وقد بَوَّبَ الخطيبُ البغداديُّ على هذه الحكايةِ بقولهِ:" جوازُ

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخر ، (بيروت: مؤسسة الرسالة ،١٤١٣هـ) ط٩ ، ج:١٣، ص: ١٨٥.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد ، الجرح والتعديل ، ( بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١هـ – ١٩٥١م ) ط١، ج:٩، ص :١٨٥ برقم ٧٦٨. و ابن حجر ،أحمد بن علي ، نزهة الألباب في الألقاب ، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، ( الرياض: مكتبة الرشد ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م) ط١، ج:٢، ص: ٢٧.

(٣) الخطيب البغدادي ،أحمد بن علي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق محمود الطحان ، ( الرياض: مكتبة المعارف ، ١٤٠٣هـ) د.ط ، ج:١، ص: ٢٠٧ برقم ٢٧٦.

الأَثرَةِ بالرِّواية لأهلِ المَعرفة والدِّراية «[1].وممَّن خصَّهم الأعمش بالرواية: عمرُ بن سعيد الثوري (وهو: أخو سفيان الثوري ) ؛ فقد أخرج العَجلي في كتابه معرفة الثقات بسنده قال : « حدثنا محمدُ بن عُبيد قال: أكثرُ ما سمعتُ من الأعمشِ في مجلس واحد تسعةُ أحاديث، أو أحدَ عشر حديثاً؛ وذلك أنَّه أتاه عُمر بن سعيد الثوري فانبسط إليه. ثم قال: ما هذا السَّيل !! «[2].هذا ومن الشيوخ الذين كانوا ينبسطون لقوم دون قوم في الرواية : الحَكَمُ بن هشام، قال العِجلي: « كان الحَكَمُ بن هشام عَسِرًا في الحديث، فلمَّا جاءه ابن المبارك، انبسطَ إليه وحدَّثهُ، وكانَ مُؤاخيًا لأبي حَنيفة «[3].

## ثالثا : مُراعاةُ الشيخ للفُروق الفَرديةِ بين الرواة حينَ يخصُّهم بالتحديث

وهذا السَّببُ متصلٌ بما قبلَهُ، غيرَ أنَّه أخصُّ منه، من جهة أنَّ نِسبَة ما يَخصُّ به الشيخ تلميذًا مِن الرواياتِ، تختلفُ من تلميذٍ لآخرَ، وممَّن كانَ يفعلُ ذلك – بحسْبِ ما وقعَ لي – : أبو جعفر عبد الله بن محمد النُّفيلي ( ت ٢٣٤هـ)؛ فقد أسندَ الخطيبُ البغدادي، من طريق أبي إسحاق أحمد بن محمد بن يونس الحافظ،(قال): أخبرنا أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارمِي قال: سمعتُ النُّفيليَّ – وعاتبهُ رجُلٌ في قلَّةِ ما حَدَّثهُ، فقال: حدَّثْتَني بأربعةٍ، وحدَّثتَ هذا الغريب بثلاثين؟! فقال النفيليُّ: إنما أحدِّثُ الناس على قدْرِ ما يَحْتمِلون؛ رأيتُ هذا موضعًا لمَا حدَّثتُه، ولم أرَ فيكَ موضعًا لأكثرَ من أربعة أحاديث، أو نحوه، قال أبو إسحاق: أرادَ بالغريب عثمان بن سعيد (يعني :الدّارمي)»[4].

---

(١) المصدر السابق ، ج:١، ص: ٣٠٦ برقم ٦٦٢.

(٢) العِجْلي، محمد بن عبد الله ، معرفة الثقات ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البَستوي ، ( المدينة المنورة: مكتبة الدّار ) ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م ) ط١، ج:١، ص: ٤٣٢.

(٣) المصدر السابق ، ج:١، ص: ٣١٥.

(٤) الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ج:١، ص: ٣٠٨ برقم ٦٦٩.

**رابعًا: أنْ يخُصَّ الشيخُ صِغارَ السنِّ مِن الرُّواة دُون من كَبِرَ سنُّهُ أملا منه في أنْ يعيشوا ليُبلِّغوا**

فالشباب عِلاوة على صغرِ سنِّهم، ونشاطهم، وتَوقُّدِ حافظتِهم، وعُلوِّ همَّتهِم في الطَّلب، يرى الشيخُ فيهم الأمَلَ بأنْ يكونوا السفراء النموذجَ في الرواية للمستقبل – إنَّ أطال الله تعالى لهم العُمُر– لتبليغِ ما تحمَّلُوه ، وقد أُثِرَ مراعاةُ هذا السبب من قِبل الإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) ؛ إذ أخرج الرامهرمزي، بسنده، من طريقِ سعيد بن رَحمة الأَصبحيِّ، قال: كنتُ أَسْبِق إلى حَلْقةِ عبد الله بن المبارك بِلَيلٍ ، مَعِي أقراني– لا يَسبقُني أحدٌ، ويجيءُ هو مع الأشياخ، فقيل له: قدْ غَلبنا عليك هؤلاء الصِّبيانُ. فقال: هؤلاء أرجى عندي منكم؛ أنتم كَمْ تعيشون؟! وهؤلاء عسى الله أنْ يبلِّغَ بهم، قال سعيد: فما بقي أحدٌ غَيري»[1].

**قلتُ**: إنَّ معنى هذه الحكاية ينطبقُ بتمامه على صنيع ابن المبارك – أيضًا – مع سليمان بن صالح اللّيثي المعروف بِسَلمَوَيه ( ت قبل ٢١٠هـ) ؛ حيث روى كثيرًا عن ابن المبارك، حكى الحافظ المزي في تهذيب الكمال قال: « قال أبو رجاء محمد بن حمدَوَيه صاحب تاريخ المرَاوزة : قال أبو علي محمد بن علي المِرْوَزي : كان ابن المبارك يخصُّه بالحديث؛ سمعَ مِن ابن المبارك نحو ثمانمائة حديث– ممَّا لم يقع منه في الكُتب"[2].

**قلتُ**: قوله :» ممَّا لم يقع منه في الكُتب» يعني :كتبَ ابن المبارك التي صنّفها كالجهاد، والزُّهد وغيرهما.

هذا ومِن الذين تبنَّوا هذا المَسار في التحديث بدعوى هذا السبب : عبدُ الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين النَّوفلي المكِّي(لم يُذكر تاريخ وفاته)، وذلك حين كان يَخصُّ إسماعيل ابن عيَّاش بالحديث دون زملائه ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي، من طريق أحمد بن عبد الوهاب بن نَجدة، قال: سمعتُ أبي، يقول: سمعت إسماعيل بن عياش،

---

(١) الرامهرمزي ، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي ، ص: ١٩٤.

(٢) المزي، يوسف بن عبد الرحمن ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تحقيق بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ،١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ) ط١، ج:١١، ص: ٤٥٣ برقم ٢٥٢٩.

يقول: كان ابن أبي حُسين المكِّي يُدنِيني، فقال له أصحاب الحديث: نراكَ تُقدم هذا الغلام الشاميَّ، وتؤثرهُ علينا؟! فقال: إنِّي أؤمِّلهُ. فَسألوه يومًا عن حديثٍ حدَّثَ به عن شهْرٍ(يعني :ابنَ حَوشب): إذا جَمعَ الطَّعَامُ أربعًا فقد كَمُل؟ فذكَر ثلاثًا، ونسيَ الرابعة، فسألنِي عن ذلك– فقال لي: كيف حدَّثتُكُم؟ فقلت: حدَّثتَنَا عن شهرٍ، أنه إذا جمعَ الطعامُ أربعًا فقد كَمُل؛ إذا كان أوله حلالًا، وسُمِّي عليه الله – حين يوضعُ، وكثُرَتْ عليهِ الأيدي، وحُمِد الله حيثُ يُرفَع. فأقبلَ على القوم، فقال: كيف تَرون؟!»[1].

وفي هذا السياق أيضا يُفهَمُ صنيعُ الإمامِ الناقد يحيى بن سعيد القطَّان ( ت ١٩٨هـ) ؛ حيث خصَّ كلًّا من سهل بن حسّان المعروف بابن خدَّوَيْه ( ت ٢٠٧هـ) وكذا محمَّد بن حاتم بن ميمون المعروف بالسَّمين ( ت ٢٣٦هـ) – بثلاثين حديثاً يوميًّا ؛ فقد أسند الخطيبُ، في تاريخه، من طريق عَبْدان بن صالح الأنطاكي، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: جعلَ يحيى ابن سعيد القطَّان لابن أبي خدَّويه، ولمحمد بن حاتم السَّمين كُلَّ يومٍ ثلاثينَ حديثًا «[2].

**قلتُ**: وعندي : أنَّ القطّان كانَ يرى فيهما مشروعًا لمُحدِّثَينِ متميِّزين في المستقبل ؛ فابن خدَّويه قال العجلي في ترجمته: « ثقة، حسنُ الحديث، حسنُ العَقل، يُشابه عليَّ بن المَديني «[3]. غير أنَّ يدَ المَنون لم تُمْهله طويلاً ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمته « كان مِن الحُفَّاظ، تقادَمَ موتُه «[4]، وأمّا محمد بن حاتم فقد عاش وبلَّغ، وقال الإمام الذهبي في ترجمته : « محمد بن حاتم بن ميمون السَّمين،الحافظُ، الإمام ...»[5].

هذا ، وممّا ينضافُ إلى ذاتِ السِّياقِ كذلكَ صنيعُ الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج ( ت ١٥٠هـ) مع رَوح بن عُبادة ( ت٢٠٥هـ) ؛ إذ يُفْهَمُ مِن خَصِّه له بالتحديثِ،

---

(١) الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ج:١، ص، ٣١٢ برقم ٦٧٩.
(٢) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج:٢، ص: ٢٦٦.
(٣) العَجْلي ، معرفة الثقات ،ج:٢، ص: ٣٩٩.
(٤) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:٤، ص: ١٩٧ برقم ٨٤٦.
(٥) الذهبي، محمد بن أحمد ، تذكرة الحفاظ ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، (د.م:د.ن، د.ت) د.ط، ج:٢، ص: ٤٥٥.

أنَّه كان يؤمِّلُه – أيضًا – محدِّثًا للمُستقبل ؛ فرَوحٌ كان شابًّا، مجتهدًا في الطلب، أسند الخطيب البغدادي، من طريق علي بن المديني، قال:»...وقلتُ لأبي عاصم النَّبيل: رأيتُ رَوْحَ بن عبادة عندَ ابن جُريج! فقال: أنَا رأيتُ روحَ بن عبادة عند ابن جريج؛ ابنُ جريج صَيَّر لروح بن عُبادة كُلَّ يومٍ شيئًا مِن الحديث، يَخصُّه به»[1].

## خامسًا: النَّسَبُ والعلاقاتُ الاجتماعية

فالمُحدِّثُ حريصٌ على أنْ يَخصَّ بالرواية مَن يربطه بهم نسَبٌ ، أومصاهرةٌ، أو قرابةٌ ، أوصداقةٌ؛ وذلك لكونهم يُمثِّلون الحَلقة الأقربَ إليه، دون بقيّة الناس من جهةٍ ، وكذا لأنه يتوَسَّم فيهم حُسنَ الرِّوايةِ عنه، من جهةٍ أخرى، قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على روايةٍ لعبد العزيز بن أبي حازم : « إنَّ روايته تترجَّح بكون الحديث عن أبيه، وآلُ المرءِ أعرفُ بحديثه من غيرهم». وقال في موضعٍ آخر – تعليقاً على اختلافٍ بين الرواة في مسألة هل كان زوج بَريرة حُرًّا أو عبدًا – قال:» فَتُرَجَّح روايةُ من قال: كان عبدًا بالكثرة، وأيضاً فآل : المرءِ أعرفُ بحديثه؛ فإنَّ القاسم ابن أخي عائشة، وعروة ابن أختها، وتابعهما غيرهما، فروايتهما أولى من رواية الأسود(يعني:يتيمَ عروة) فإنَّهما أقعدُ بعائشة، وأعلمُ بحديثها «[2]، وهذا الصحابيُّ عبد الله بن عبّاس – رضي الله عنهما– يخصُّ بالعلم والرواية مولاه عكرمة ( ت١٠٧هـ) حَدًّا جَعلَ عكرمة يقول: « كان ابن عباس يَضعُ الكَبْلَ في رِجْلَيَّ، على تعليم القرآن والسُّنة»[3].

هذا وممَّن وقعَ لهم الاختصاصُ بسببِ القَرابة : عثمانُ بن جَبَلَة( ت ٢٠٠هـ) والدُ المُحدِّث الشهير عَبْدَان، قال أبو أحمد بن عَدي في ترجمة عبدان: « يُحدِّث عن أبيه(يعني:عثمانَ بن جَبَلَة) عن شعبة بأحاديث تفرَّد بها عن شعبة، تزوج (يعني: شعبة) بأمِّ والد عبدان ، وقيلَ لعثمان بن جَبلة: من أين لك هذه الأحاديث الغرائب

---

(١) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج:٨، ص: ٤٠٥ .

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وآخر ، ( بيروت:دار المعرفة، ١٣٧٩هـ ) د.ط ، ج:٩، ص :٢١٤. وكذا أيضا :ج:٩، ص :٤١١ .

(٣) الفَسَوي، سفيان بن يعقوب ، المعرفة والتاريخ ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، ( بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ– ١٩٨١م) ط٢، ج:٢، ص: ٥ .

عن شعبة؟ قال: كنتُ ربيبَهُ؛ فكان يخُصُّني بها»[1].وأسندَ الخطيب البغدادي، من طريق علي بن الحسين بن حِبِّان، قال: «وجدتُ في كتاب أبي بخط يده، قال أبو زكريا(يعني:يحيى بن معين): وكان يحيى يعني:ابنَ سعيد القطَّان، يعْرِفُ لأصحابِ الحديث قَدْرهُم، ويُحدِّثهم، فاذا جاء غيرُ أصحاب الحديث -ولعلَّهُم خيرٌ من أصحاب الحديث، لا يُحدِّثهُم، ويُحدِّثُ قومًا أُخَرَ على الصَّداقةِ، والملازمةِ لهُ، ولا يُحدِّثُ سائرَ النَّاس...»[2].

**سادسًا: ادِّخارُ الرَّاوي لنفسه شيئًا من مَرويّاتِ أحد الشيوخ، أثناءَ انتخابِهِ عليه ؛ ليسمعها من الشيخ في مجلسٍ آخر، دُون مَن كَتَبَ بانتخابِهِ** من زملائِهِ، وهذا السَّبب للاختصاص -كما نلاحظ - باعثٌ الرَّاوي نفسُهُ لا الشيخ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي في ترجمة الحَسن بن علي أبي علي المَعْمَري (ت ٢٩٥هـ)، من طريق أبي طاهر الجَنابِذيِّ، قال: « كان الْمَعْمري يقول: كنت أتولَّى لهم الانتخابَ، فإذا مرَّ بي حديثٌ غريبٌ، قصدتُ الشيخ وحدي، فسألتُه عنه «.

**قلتُ**: إنَّ صنيعَ الْمَعْمري هذا، أثارَ تساؤلاتٍ، حول انفراداته، وكان هو يتعللُ، بأنها أحاديث خصَّه بها شيوخُه؛ فقد أسند الخطيبُ -عقِبَ كلام المعمَري المتقدِّم - من طريق محمد بن إسحاق الموصلي، (قال): سمعت المعمري يقول: أمَا تعجبونَ من موسى بن هارون، يطلب لي متابعًا - في أحاديث خصَّني بها الشيوخ، وقَطَعتُها من كُتبهم؟! «[3]. هذا وقد علّق الإمام الذهبي، على صنيعِ المَعمري بقوله : « فعُوقب بنقيضِ قَصْدِه، ولم ينتفع بتلك الغرائب، بل جرَّتْ إليهِ شرًّا، فقبَّح الله الشَّرَهَ! «[4].

---

(١) ابن عَديّ، عبد الله ، أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عامر حسن صبري ، ( بيروت:دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ) ط ١، ص:١٤٢.

(٢) الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ج:١، ص:٣٠٥.

(٣) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج:٧، ص:٣٧١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ج:١٣، ص:٥٠٢.

**سابعًا: رغبةُ الشيخ في أنْ يخُصَّ تلميذا ما بحديثِ أحدِ أقاربهِ ليكون أشدَّ تحفُّظًا لهُ.**

فمتى كانتِ الأحاديث التي يخصُّ بها الشيخ تلميذًا له هي أحاديثُ شخْصٍ عزيز على ذلك التلميذ ، وتربطه به وشيجَة قويَّةٌ، أقبلَ الرَّاوي حينئذٍ على حفظها، ومُذاكرتها، وتعاهُدها بالمراجعة، وعدم التفريطِ بها، ومن النماذج على هذا السَّبب، ما : أسنده الحافظ ابن عساكر، من طريق بُنْدَار؛ مُحَمَّدِ بْن بَشَّارٍ (قال):أخبرنا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ بنُ أَبِي حَفْصَةَ، أَخبرنا شُعْبَةُ، عن عُمَارَة بنِ أَبِي حَفْصَةَ، عن عِكْرِمَةَ عن عَائِشَةَ –رضي اللَّه عنها– قالَتْ: لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ، قُلْنَا: الْآنَ نَشْبَعُ مِنْ التَّمْرِ.(قال بُنْدار): قال لنا حَرْمِي بن عُمَارة: كانَ شعبةُ يخُصُّنِي بحديثِ أبِيْ؛ عُمَارَةَ ابْنِ أبيْ حَفْصَةَ»[1].

**قلتُ**: إنَّ ما حكَاهُ بُنْدَار عن حَرْمِيٍّ صَريحٌ في أنَّ شعبة بن الحجاج كان يخصُّه بأحاديث والدِهِ عُمارة بن أبي حَفصة، وليس من تعليلٍ علمي لصنيعِ شعبة من حَرمي إلّا ما ذكرتُهُ، والله الموفِّق.

**ثامنًا: وثاقةُ الشيخ بمُعتقدِ التلميذ، وإعجابهُ بهمَّته، ومثابرتِهِ في الطّلبِ، والتّحصيل**

فهذان الأمران قد يَحملا الشيخَ على أنْ يَخُصَّ راوياً بشيء من الحديث، دون زملائه ، ومن الأمثلة على الأمرِ الأول ما حكاه أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان – وذلك في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن يزيد المعروف بالسُّنِّي ، قال: «روى عن أبي سفيان صالح بن مِهران؛ أخي محمد بن إبراهيم بن يزيد، يَتفرَّدُ بأحاديثَ في الفضائل،

---

(١) ابن عساكر، علي بن الحسن ، تاريخ دمشق ، تحقيق علي شيري ، (بيروت:دار الفكر،١٤١٩هـ–١٩٩٨م) ط١، ج:٤٣، ص:٣٢٥.

قلتُ: إنّ الحديث الذي ساقه الحافظ ابن عساكر بسنده، قد أخرجه الإمام البخاري بسنده عن بُندار؛ محمد بن بشار به بلفظه، وليس فيه حكايةُ الاختصاص.

انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، ( اليمامة ، بيروت: دار ابن كثير ،١٤٠٧هـ – ١٩٨٧) ط٣، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر، ج:٤، ص :١٥٥٠حديث رقم ٣٩٩٩.

ذكر الأَخْرَمُ أنَّه قال : أخرجَ إليَّ أبو سفيان رُقعةً، فيها هذه الأحاديث ، وخَصَّني بها ، وقال : أعْرِفُكَ من أهل السنَّة ، وقال : أخرَجَ إليَّ النُّعمانُ ، فخصَّنِي بها ، وقال : أخرج إليَّ الثوريُّ، فخصَّنِي بها «[1]. ومن الأمثلة على الأمر الثاني– وهو إعجاب الشيخ بهمَّةِ التلميذ، ومثابرتهِ في الطلبِ والتَّحصيل– : ما نقله الحافظ الذهبي –عن الحاكم النيسابوري– في مَعْرض ترجمته لأبي الأزهرِ النيسابوري، وذلك بعد أنْ ساق حديثاً له ، قال: « قال الحاكم: سمعت محمد بن حامد البزَّاز، سمعتُ مكيَّ بن عَبْدَان، سمعتُ أبا الأزهر، يقول: خرجَ عبد الرزاق إلى قريتهِ، فبكَّرْتُ إليه يومًا، حتى خَشيتُ على نفسي من البُكور.قال: فوصَلتُ إليه، قبلَ أنْ يخرجَ لصلاةِ الصبح.فلمَّا خرجَ، رآني، فقال: كُنْتَ البارحة ها هنا ؟ قلتُ: لا، ولكنِّي خَرجْتُ في الليل، فأعجَبَهُ ذلك. فلما فرَغَ من صلاةِ الصُّبحِ، دَعَاني، وقرأ عليَّ هذا الحديث، وخصَّني به دون أصحابي»[2].

**المطلب الثالث: أنواع الاختصاص بالرواية عن الشيوخ وصيغُ إطلاقه.**

يظهرُ لي – بعد الاستقراء الدقيق، للنصوص الواردة في كتبِ المحدِّثين – أنَّ الاختصاص بالرواية عن الشيوخِ نوعان:

**النوع الأول: اختصاص تفرُّدٍ من الراوي عن الشيخ بمروياتٍ لا يُشاركه فيها أحدٌ**

وهذا النوع هو: الاختصاص بالمعنى الضيِّق؛ حيث يقتصرُ فيه الراوي على تلقِّي مروياتِ الشيخ، وقدْ ظهرَ التمثيلُ عليهِ بنماذجَ– تَقدَّمَ إيرادُهَا في ثنايا الحديث عن أسبابِ الاختصاص، ولا سبيل إلى إعادتها هنا؛ منعًا للتكرار. وفي هذا النوع يُعبِّر الراوي عن اختصاصه بالرِّواية عن الشيخ بصيغٍ ، منها: أنْ يقول:» فكانَ يخُصُّني ... «، أو « كانَ فلان يَخُصُّنِي ... «، أو « وخَصَّنِي به دون أصحابي « ، أو « خصَّني بها الشيوخ «، هذا وقد يَحكي أئمَّةُ الشأنِ اختصاصَ أحدِ الرُّواة فيقولون: « فلانٌ صَيَّر

(١) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله ، تاريخ أصبهان، ( ليدن: مطبعة بريل ،١٩٣٤م) ط٤، ج:١، ص:٩٣.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:١٢، ص: ٣٦٧/ ٣٦٨.
قلتُ: إنَّ مانقله الإمام الذهبي عن الحاكم يبدو لي أنه من كتاب الحاكم الموسوم بـ: تاريخ نيسابور. وهو كتاب ثمين غيرَ أنه مفقودٌ.

لفلان كُلَّ يوم شيئًا من الحديث، يخصُّه به «، أو « جعل فلانٌ لفلان كُلَّ يوم...» ؛ فيذكُرون عددَ الأحاديث، التي يخصُّه بسماعها كلَّ يوم.

**النوع الثاني: اختصاص الراوي اتقاناً، وتثبتاً وضبطاً لما رَواهُ عن الشيخ (اختصاص دراية)**

وهذا النوعُ من الاختصاصِ أشملُ وأوسعُ من النوع الأول؛ أعني: اختصاصَ التفرُّد–الذي هو في حقيقته اختصاصٌ بكمِّ الروايةِ، ولا يلزمُ في صاحبهِ إتقانُ، وجودةُ النّقلِ لما يرويهِ، أمَّا اختصاصُ الإتقانِ، والتثبُّتِ، والضبطِ، ففيهِ– إلى جانبِ كثرة المرويِّ– معنى الدِّرايةِ، وجودُةِ الأَخذِ، من راوٍ ما، عن شيخٍ ما ، ومعرفةِ وجوه الرواية، لحديث ما عنه ، وهذا النوع من الاختصاصِ قد حظيَ كثيرًا بعنايةِ واهتمامِ المحدِّثين ؛ لمَا له من أثرٍ بالغٍ في الترجيحِ بين رواةِ الشيخ الواحدِ، عند الاختلاف عليهِ؛ رفعًا، أو وقفًا، أو إرسالاً ، وكَذَا عندَ الاختلافِ عليه في ألفاظِ المتنِ. هذا ولا أدلَّ على عِناياتهم، واهتمامِهم به مِن العباراتِ التي أَطلقوها في حقِّ هذا النوع، وفيما يأتي استعراضٌ لأَشهرِها:

- قولهم : **كان فلان عالمًا بفلان**؛ فمن أمثلةِ من قيلتْ فيه؛ سُفيانُ بن حَبيب أبو معاوية البصري (ت ١٨٢هـ) ،أسندَ ابن أبي حاتم، من طريق علي بن المَديني، قال: سمعتُ يحيى يعني: ابن سعيد القطّان، يقول:»...كان سُفيانُ ابن حبيب عالمًا بحديثِ شعبة، وابنِ أبي عَرَوبة»[1].

هذا ، وظهر لي أنَّ حظوةَ الاختصاص من قبلِ سفيان بشعبة بن الحجَّاج باعثها توصية يحيى القطَّان به عند شعبة ؛ إذ تحتَ عُنوان « باب: ما ذُكِرَ مِن جلالة يحيى بن سعيد عندَ أهل العلم» أسندَ ابن أبي حاتم، من طريق علي بن المديني، قال: **سمعت يحيى ابن سعيد قال: قال لي شعبةُ: لولاكَ ما حدثتُ**

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:٤ ، ص: ٢٢٨ برقم ٩٧٩ . وانظر أيضاً : ابن عديّ ،عبد الله ، الكامل في الضعفاء ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، ( بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩ هـ–١٩٨٨م ) ط٣ ،ج:٣، ص:٣٩٤ .

**يعني: سفيانَ ابنَ حبيب «[1]. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا ما أسنده ابن أبي حاتم، من طريق نعيم بن حمَّاد، قال: سمعت ابن عيينة (يعني: سفيان)، يقول: كان زياد بن سعد، مِن أهل خُراسَان، وكان يَسكُنُ المَدينة، وكانَ عالمًا بحديثِ الزُّهري «[2].**

**قلتُ** : إنَّ مِمَّا ينبغي التنبيهُ عليه هنا: أنَّ زيادَ بن سعدٍ هذا لمْ تَظهر ثمرةُ اختصاصه بالزهري؛ لتقدِّم وفاته ، حكى الإمام الذهبي في ترجمته قال : « ماتَ كهلا، وموته قريبٌ من موت ابن جُريج «[3]. ومن أمثلة مَن أُطلِق عليه الاختصاص بهذه العبارة : يحيى بن سعيد القطّان ؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : « قال أبي: كان يحيى بن سعيد عالمًا بحديث سعيد بن أبي عَروبة»[4]. ولعلَّ من مظاهر عِلمِ القطّان بحديث ابن أبي عروبة : عنايته بالتوقيت لمَن روى عنه في زمنٍ دون زمنٍ؛ تمييزًا لمَن روى عنه قبل الاختلاط، ممن روى عنه بعده[5]. وممن وقع له الاختصاص بهذه العبارة كذلك: مَسلَمةُ بن نوفل، قال عنه الحافظ ابن شاهين : « كان عالما بحديث داود بن أبي هند، حافظًا... «[6].ومنهم أيضًا: عُبيدُ الله بن عُبيد الرحمن الأشجَعِي عن سفيان الثوري ، حكى الحافظ ابن حجر قال: قال العَجلي: « كان ثقةً، ثبتًا، مُتقنًا، عالمًا، بحديثِ الثوريِّ رجُلا صالحًا؛ أرفعُ مَن رَوى عن سفيان»[7].هذا وممَّن وقع لهُ الاختصاصُ بهذه العبارة أيضا: الوليد بن مسلم الدمشقي (ت ١٩٨هـ) عن أبي عمرو الأوزاعي، حيث جمعَ بين اختصاصي

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل، ج:١، ص:٢٤٧.

(٢) المصدر السابق، ج:١، ص:٣١.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:٧، ص:٢٨٦.

(٤) ابن حنبل ،أحمد بن محمد ، العلل ومعرفة الرجال ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس ، ( بيروت: المكتب الإسلامي ، الرياض: دار الخاني، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م) ط ١،ج:٢، ص:٣٥٥ برقم: ٢٥٧١.

(٥) المصدر السابق ،ج:٢، ص:٣٥٥.

(٦) ابن شاهين، عمر بن أحمد ، تاريخُ أسماء الثقات ، تحقيق صبحي السامرائي ، ( الكويت: الدار السّلفية،١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ط ١ ، ص:٢٣٣ برقم ١٤٢٧.

(٧) ابن حجر، أحمد بن علي ، تهذيب التهذيب ، ( بيروت : دار الفكر،١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ط ١،ج:١، ص:٣١ قلتُ: لم أقف على كلام العجلي في النسخة المطبوعة من كتابه معرفة الثقات.

التفرُّد عنه ، والإتقانِ عنه ؛ فقد أسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق أحمد بن أبي الحَواري، قال: سمعتُ مروانَ يعني: ابنَ محمد الطَاطَري –ومرَّ بنا الوليد، فلما ولَّى، قال لي مروان: عليك به؛ فإنَّك إذا سمعتَ منه، لم يَضُرَّك مَن فاتكَ من أصحَاب الأوزاعي». وأسند ابنُ أبي حاتم أيضاً ، من طريق عباسٍ الخلَّال، قال: قال مروانُ يعني: ابنَ محمد : كانَ الوليد بن مسلم عالمًا بحديثِ الأوزاعي»[1].

- قولهم : **أعلمُ النّاسِ بحديثِ فلانٍ** ، ومن أمثلةِ مَن قيل فيه ذلك: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد المكي ( ت ٢٠٦هـ) ؛ فقد نقل عباس الدُّوري عن يحيى ابن معين أنه قال : « كان أعلمَ الناس بحديث ابن جريج ، ولكنَّه لم يكن يبذُل نفسه للحديث »[2]. وممَّن أُطلقَ في حقّهِ هذه العبارة الحمّادان: حمادُ بن سَلَمة ( ت ١٦٧هـ)، وحمَّاد بن زيد (ت ١٧٩هـ)؛ فقد حكى عباس الدُّوري عن يحيى ابن مَعين أنَّه قال: « حمادُ بن سلمة، أعلمُ الناسِ بحديث ثابت (يعني :البُنَاني). قلتُ: (القائل هو :الدوري): فسليمانُ بن المغيرة ؟ قال: حمادُ بن سلمة. قال يحيى: وحمادُ بن سلمة أعلمُ الناس بحديث حميد (يعني :الطويل). قال يحيى: وحمادُ بن زيد أعلم الناس بحديث أيوب قلت له (القائل هو :الدوري): فابنُ علية (يعني :إسماعيل)؟ قال: لا يَعملُ مع حماد بن زيد شيئا في أيوب»[3]. ومِن هؤلاءِ الذين أُطلق في حقِّهم عبارة (أعلم الناسِ بحديث فلان) ، الإمامُ سفيان الثوري ( ت ١٦٠هـ) ؛ فقد أسند ابن سعد في طبقاته قال : أخبرنا عَفّانُ ابن مسلم قال: حدثنا عمر بن علي المُقدَّميُّ قال: ... وكان سفيان الثوري، أعلمَ الناس بحديث الأعمش، وربما غَلِط الأعمشُ فيرُدُّه سفيان »[4].

- قولهم : **فلان أثبتُ النّاسِ في فلانٍ** ؛ فمن أمثلةِ من وُصف بذلك عبد الرحمن

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:٩، ص:١٦.

(٢) ابن معين، يحيى ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، ( مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ط ١،ج:٣، ص:٨٦.

(٣) ابن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج:٤،ص:٢٩٧.

(٤) ابن سعد، محمد ، الطبقات الكبرى ، ( بيروت: دار صادر ، د.ت) د.ط ،ج:٦، ص:٣٤٣.

ابن أبي الزِّناد ( ت ١٧٤هـ) وذلك في روايته عن هشام بن عروة بن الزبير ( ت ١٤٦هـ)، أسندَ الخطيب، في تاريخ بغداد، من طريق سليمان بن الأشعث، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: أثبتُ الناس في هشام بن عروة، عبد الرحمن ابن أبي الزِّناد»[١]. ومِمَّن وُصِفَ مِن الرواة بأنَّه أثبتُ الناس في فلان : سفيان ابن عيينة ( ت ١٩٨هـ)؛ وذلك في روايته عن عمرو بن دينار (ت ١٢٦هـ). قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: « قال أبي: سفيان أثبتُ الناس في عمرو بن دينار، وأحسنُهم حديثا »[٢].وممَّن وصفهُ المُحدِّثون بهذا الوَصف أيضا: قَتَادةُ بن دِعَامة السَّدُوسِي (ت ١١٧هـ) وذلك في روايته عن أنس بن مالك –رضي الله عنه– (ت ٩٣هـ) ، قال الآجُري في سؤالاته لأبي داود: « سمعتُ أبا داود يقول: **أثبتُ الناس في أنسٍ: قتادةُ، ثمَّ ثابت** »[٣].

هذا ، وبعدَ أنْ تعرَّفنا، على نَوعي الاختصاص بالرواية ،عن الشيوخ عند المحدِّثين ، فإنَّ مِن المُناسب: أنْ نَعرضَ لنوع ثالثٍ من الاختصاص، ألا وهو الاختصاص بالجَمع، والاستيعاب، والمعرفةِ لمروياتِ أحدِ الشيوخ، وإنَّما لم نُلحق هذا النوع بالنوعين السابقين؛ لأنه اختصاص غير مباشر، و بحثنا في الاختصاص المباشر بالشيوخ ، وعليه فإنَّه ليس على شرطنا في البحثِ ، وحقيقةُ هذا النوعِ من الاختصاص، أنَّ بعضًا مِن الرواة يَختصُّ بالجمع، والاستيعابِ، والمعرفة، لحديث شيخ ما، لم يقع له السَّماعُ منه. ومِن أمثلةِ ذلكَ صنيعُ الإمام محمد بن يحيى الذُّهلي ( ت ٢٥٨هـ) بأحاديث محمد ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)؛ حيث عُنِي بها جمعًا، واستيعابًا، ومعرفةً، وتصنيفًا، فيما عُرِفَ، واشتَهرَ بالزُّهريَّاتِ. أسند الخليلي في الإرشاد قال: سمعتُ عبد الله بن محمد الحافظ يقول: سمعت محمد بن الحسين يقول: سمعت محمد بن يحيى الذُّهلي

---

(١) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج:١٠، ص:٢٢٨.

(٢) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:١، ص:١٨٧.

(٣) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة : مكتبة دار الاستقامة ، بيروت : مؤسسة الريان ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م) ط١،ج:١، ص:٣٦٤.

يقول: لما جَمَعتُ حديثَ الزُّهري، عرضتُهُ، على علي بن المديني، فنظر فيه، فقال: أنتَ وارثُ الزهري، فبلغ ذلك أحمد بن صالح المصري، فلما دخلتُ مصر، قال لي أحمد بن صالح – وذاكرته في أحاديث الزهري–: أنت الذي سمَّاك علي بن المديني وارثَ حديث الزهري؟ قلتُ: نعم، قال: بل أنتَ فاضحُ الزُّهري، قلت: لمَ؟ قال: لأنكَ أدخلتَ في جمعِكَ أحاديث للضعفاء عن الزهري. فلمَّا تبحرتُ في العِلم، ضربتُ على الأحاديث التي أشارَ إليها، وبيَّنتُ عِللَها «[1].وحكى الحافظ المزي قال: « قال أبو العباس الأزهري: سمعت محمد بن سعيد بن منصور يقول: سمعتُ أبي يقول: قلتُ ليحيى بن معين: لمَ لا تجمعُ حديث الزهري؟ فقال: كفانا محمد بن يحيى جَمْعَ حديث الزهري»[2]. وقال الخطيب البغدادي: « كان أحدَ الأئمة العارفين، والحفَّاظ المُتقنين، والثقات المأمونين، صنَّف حديث الزهريِّ وحدَهُ «[3].

ومن أمثلة من عُرِف بالاختصاص غير المباشر الإمام : أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وذلك في حديث سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)؛ فقد أسندَ أبو نُعيم، في الحِلية، من طريق أحمد بن سِنان القطَّان، عن عبد الرحمن بن مهدي، أنّه رأى أحمدَ بن حنبل، أقبلَ إلينا، وقامَ إليه، ومَن عنده، فقال: هذا أعلمُ الناس بحديث سفيان الثوري»[4].

**قلتُ**:يريد بذلك المعرفة والدراية ، لا الرواية المباشرة؛ لأنه لم يدرك الثوري.

هذا وتجدرُ الإشارةُ إلى أنه ينذُر أن يقع هذا النوع من الاختصاص بين الراوي، وشيخه بصورة مباشرةٍ ؛ لأنَّ الرَّاوي يتوجَّه اهتمامه لتنويع مشاربهِ في الرواية فيسمع مِن هذا وذاك، ويرتحل هنا وهناك ، ولم أقف – في حدود اطلاعي–على أحدٍ من الرواة، تحصّلَ له هذا النوع من الاختصاص بصورة مباشرة.

---

(١) الخليلي، الخليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، ( الرياض: مكتبة الرُّشد ، ١٤٠٩هـ) ط ١، ج: ١،ص: ٤١٠.

(٢) المزي ، تهذيب الكمال ،ج:٢٦، ص:٦٢٥.

(٣) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ،ج:٣، ص:٤١٥.

(٤) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله ، حلية الأولياء ، ( بيروت: دار الكتاب العربي ،١٤٠٥هـ) ط٤، ج:٩،ص:١٦٤.

وممَّا ينبغي مَعرفتُهُ في ذاتِ السياقِ، أنَّ مِن فروع نوع الاختصاص غير المباشر ما يُمكن أن نسميهِ باختصاصِ البلدانِ ؛ حيثُ يختصُّ راوٍ بمعرفةِ حديثِ أهل بلدٍ؛ رواةً، وعِللًا ، وممَّن قيل فيه ذلك : سفيان بن عيينة ( ت ١٩٨هـ) –وذلك في شأن حديث أهل الحجاز ، قال الإمام أحمد: «حدثنا داود بن عمرو قال: سمعت عبد الرحمن بنَ مَهدي يذكُر قال: كان سفيان بن عيينة، من أعلمِ الناس، بحديث أهل الحجاز»[1] ، وممَّن قيل فيه ذلكَ أيضًا : إسماعيل بن عيَّاش ( ت ١٨١هـ) ، وذلك في شأن حديث أهل الشام قال يعقوب الفَسَوي: « إسماعيل ثقةٌ عَدلٌ، أعلمُ النَّاس، بحديث الشام ، ولا يَدْفعُه دَافع...»[2]. وقد وُصِفَ بهذا اللون من الاختصاص أيضًا: أبو الحسن أحمد بن عمير ابن جَوصَاء(ت ٣٢٠هـ)، قال أبو أحمد الحاكم : « كانَ عالمًا بحديث الشام»[3].وذكر ابنُ عساكر في تاريخه ابنَ جَوصاء، وسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) فقال: « هُما مِن أعلم الناسِ بحديث الشاميين»[4]. ومِمَّن وُصف باختصاص البلدان، محمد بن بشار البصري، المعروف ببُندار؛ فقد قال الذهبي في التذكرة : « كان عالمًا بحديثِ البَصْرةِ، مُتقنًا، مُجوِّدًا»[5].

**المطلب الرابع: معيارُ الاختصاصِ بالرِّواية عن الشيوخ، ومدى تعدُّدهِ في الرواة.**

إنَّ المتأمل في مسألة الحُكم بالاختصاص بالرواية عن الشيوخِ، يجدُ أنَّ الاختصاصَ أمرٌ نسبي، وليس مطلقًا؛ لأنَّ إثباتَ حُكم الاختصاص يُبنى على قرائن، وهي تختلف باختلاف طبيعة المُعطيات، المتوافرةِ، لدى من يُصدِرُ الحكم بالاختصاصِ، من أهل الشأن، الأمرُ الذي قد ينشأ عنه تعدّد المختصِّينَ، في الشيخ الواحد، وذلك بحسب القرينةِ المعتمدة في الحُكمِ بالاختصاصِ، بغضِّ النظر عن قوَّة القرينة، أو ضَعفها.

---

(١) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٣، ص:٤٨٢.

(٢) الفَسَوي، المعرفة والتاريخ ، ج:٢، ص:٤٢٤.

(٣) الحاكم، محمد بن محمد أبو أحمد ، الأسامي والكنى ، تحقيق يوسف بن محمد الدّخيل ، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية ، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م) ط ١،ج:٣،ص:٣٦٦.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ، ج:٤٠، ص:١٣٥.

(٥) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج:٢، ص:٥١١.

فمن الشواهدِ التطبيقية التي توضِّحُ ذلكَ، **تباينُ آراء أئمة الشأن في تحديد الراوي المُختصِّ بالإمام محمد بن شهاب الزُّهري( ت ١٢٤هـ) مثلا** ؛ فقد ذهبَ أبو عمرو الأوزاعي إلى أنَّ قُرَّةَ بن عبد الرحمن بن حَيَوَئيل المُعافِريِّ ( ت ١٤٧هـ) هو أعلمُ الناس بالزهري على الإطلاق؛ فقد أسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق إبراهيم بن الوليد بن سلمة الطبراني، قال: أخبرنا أبو مُسْهِر، قال: أخبرنا يزيدُ بن السِّمْط، قال: كان الأوزاعي، يقول: ما أحدٌ أعلمُ بالزهريِّ، من قُرَّة بن عبد الرحمن بن حيوئيل». وأسندَ ابن حبّان، في الثقات، من طريق إسحاق بن ضَيْفٍ،(قال): سمعتُ أبا مُسْهِر، يقول: سمعت يزيد بن السِّمْطِ، يقولُ: أعلمُ الناس بالزهريِّ، قُرَّةُ بن عبد الرحمن بن حَيَوئيلُ»[١].

**قلتُ**: إنَّ قولَ يزيدِ بن السِّمْطِ في الرِّواية الأولى: كان الأوزاعيُّ يقولُ: ما أحدٌ أعلمُ بالزهريِّ من قُرَّة..» مشعرٌ أنَّ هذا الرأي في قرَّة قد ثبتَ عليهِ الأوزاعي، وقال به زمنًا، وإذا ما فتَّشنا عن القرينة التي اتكأ عليها الأوزاعي في كلامه، لم نجد شيئاً، غير أنّ الإمام الأوزاعي أُتِيَ مِن قلَّة ممارسته لحديثِ الزُّهري ، ويبدو أنَّ قرَّة في مُجالسته الأوزاعيَّ، كان يوردُ عليه من مرويات الزهري، ما ليس عنده؛ فوقع في نفس الأوزاعي أنَّ قُرَّة بن حَيَوَئيل أعلم الناس بالزهري.قال ابن أبي حاتم الرازي في أحد احتمالين أوردهما في توجيه كلام الأوزاعي في قرّة : « لم يكن الأوزاعي وقفَ على كتابة معمر، عن الزهري؛ فإنه أكثرهم رواية عنه، ولا وقفَ على كتابة عُقيل، ويونس، وإنَّما شاهدَ من قُرَّة، ما كان يوردُهُ عليه، فتَصوَّر صورتَهُ عنده، أنَّه أعلمُهُم بالزهري... «[٢].

**قلتُ**: إنَّ ممَّا يُستدلُ به على ضعفِ ممارسةِ الأوزاعي لحديثِ الزُّهري: ما حكاه الحافظ ابن رجب الحنبلي قال: « قال ابن معين: «الأوزاعيُّ في الزهري، ليس بذاك؛ أخذ كتابَ الزهري من الزُّبيدي».ذكرهُ يَعقوبُ بن شيبة، من طريق أبي داود عنه، ثم

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:٧، ص:١٣١، وابن حبان، محمد ، الثقات ، تحقيق السيد شرف الدين أحمد ، ( د.م: دار الفكر – د.م،١٣٩٥هـ –١٩٧٥م) ط ١،ج:٧، ص:٣٤٣.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:١، ص:٢٠٥.

قال يعقوب:» الأوزاعي، ثقة ثبتٌ، إلا روايتَه عن الزهري خاصةً؛ فإنَّ فيها شيئاً»[1]. هذا وَمِمَّا يُعزِّزُ فِكْرةَ أنَّ منشأ اعتدادِ الأوزاعي بابن حَيوئيل باعثها ضعفُ المُمارسة: أنه حين وقع للأوزاعي رواية كتاب محمد بن الوليد بن مِزيَدٍ الزُّبيدي (ت ١٤٦هـ) عن الزهري، رجَع عن كلامه السابق، وبات لا يقدِّمُ على الزُّبيدي أحدًا مِن أصحابِ الزهري، أسند عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «أخبرنا إسحاق ابن موسى الأنصاري، حدَّثنا الوليد بن مسلم قال: سمعتُ الأوزاعي يُفضِّلُ محمد بن الوليد الزُّبيدي، على جميع مَن سَمع مِن الزُّهري»[2]. وأسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق يوسف ابن السِّفر،(قال): سمعتُ الأوزاعي يقول:» ما عُرِضَ عليَّ كتابٌ أصحُّ من كتابِ الوليد ابن مِزيَد»[3].

هذا ، ومن الجدير بالذكر : أنَّ بعضَ أهل العلم، حَاولَ فهم ثناءِ الأوزاعي على ابن حيوئيل، في سياقٍ خاصٍ، صورتُهُ أنَّ علم ابن حيوئيل، مقصورٌ على أخلاق الزهري، قال ابن أبي حاتم الرازي، في الاحتمال الثاني –الذي افترضه لفهم كلام الأوزاعي: « ويحتَمَل أنه عنى: أنَّه كان عالمًا بأخلاقِ الزُّهريِّ، ولم يُرِد أنَّه كان عالمًا بحديثِ الزهريِّ، والله أعلم»[4]. وذهب الحافظ ابن حجر إلى أنَّ المرادَ بذلك هو علمُهُ بحال الزهري في الرواية، وأنَّ الزهري كان يحفظ، ولم يكن يَكتبُ، وليس عنده من كتابٍ، سوى كتاب فيه نسبُ قومه ، قال الحافظ ابن حجر:» وأوردَ ابن عدي كَلامَ الأوزاعي من رواية رجاء بن سهل، عن أبي مُسْهِر، ولفظه: حدَّثنا يزيدُ بن السِّمط ، قال: حدّثنا قُرَّة، قال: لم يكُنْ للزهري كتابٌ إلا كتابٌ فيه نسبُ قومه، وكان الأوزاعيُّ يقول: ما أحدٌ أعلم بالزهري من ابن حيوئيل». (قال الحافظ): فيَظهَرُ مِن هذه القصَّة : أنَّ مُرادَ الأوزاعي، أنَّه أعلمُ بحال الزهريِّ مِن غيره، لا فيما يرجعُ إلى ضبط الحديث، وهذا هو اللائق،

---

(١) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد ، شرح علل الترمذي ، تحقيق همام سعيد ، ( الأردن: مكتبة المنار – الأردن، ١٩٨٧م) ط ١ ،ج:٢،ص:٦٧٥.

(٢) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٢، ص:٣٠٧. برقم: ٢٣٦١.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل، ج:١، ص:٢٠٥.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:١، ص:٢٠٥.

والله أعلم»[1].

**قلتُ**: إنَّ كلًّا مِمَّا أورده ابن أبي حاتم الرازي في أحد التوجيهين للمسألة، واختارهُ الحافظ ابن حجر ، إنَّما هو على الاحتمال، وليس من قرينة صريحة تَعضُدُه، والظاهرُ أنَّ ثناء الأوزاعي على ابن حَيوئيل مُطلقٌ؛ يشملُ علمَ الحال ، وكذا – أيضا – ما يَرجعُ إلى ضبط الحديث.وقد فَهم الإمام ابن حبّان الإطلاق في كلام الأوزاعي ؛ فبعدَ أنْ ساق رواية أبي مُسهر عن يزيد بن السِّمط قال مُعقّبا: « هذا الذي قاله يزيد بن السِّمط، ليس بشيء يُحكَمُ به على الإطلاق ، وكيف يكون قُرَّة بن عبد الرحمن أعلمَ الناس بالزهري ، وكلُّ شيء روى عنه لا يكون ستينَ حديثا ، بل أتقنُ الناسِ في الزهريِّ : مالكٌ ، ومعمَرٌ ، والزُّبيديُّ ، ويونسُ ، وعُقيل ، وابن عيينة ؛ هؤلاء الستة أهل الحفظ، والإتقان، والضَّبط، والمذاكرة ، وبهم يُعتبرُ حديث الزهري ، إذا خَالف بعضُ أصحاب الزهريِّ بعضًا، في شيءٍ يَرويه»[2].

هذا ، وإذا كانَ الإمام الأوزاعي قد رجَّح في الاختصاص بالزهري؛ تارةً ابنَ حيوئيل، وتارةً أخرى الزُّبيدي، فقد ذهب الحافظ أحمد بن صالح المصري (ت ٢٤٨هـ) ،إلى تقديم يونس بن يزيد الأَيلي( ت١٥٩هـ) في الزهري على جميعِ أصحابِهِ مُطلقًا، وأنه المُختصُّ به دون سواه بقرينةِ دقَّةِ ضبطِ يزيد للرواية، فكأنه من شدَّة ضبطه، قد سمعَ الحديث الواحد مِرارًا؛ وذلكَ بحُكمِ نُزولِ الزُّهري عندهُ، كُلَّما قَدِمَ أيْلَة، ومزامَلة يونس للزهريِّ، إذا سار الزهريُّ إلى المدينة، قال عثمانُ بن سعيد الدَّارمي: « سمعتُ أحمد بن صالح يقول: نحن لا نقدِّمُ في الزهريِّ على يونس أحدًا، قال أحمد (يعني:ابن صالح): سمعت أحاديثَ يُونس عن الزهري، فوجدتُ الحديث الواحد – ربما سمعه

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ، ج:٨،ص:٣٣٣ . وانظر : ابن عدي، الكامل في الضعفاء ،ج:٦، ص:٥٣ .وأسند الإمام الفَسوي في كتابه المعرفة والتاريخ ما رواه ابن عدي من طريق آخر فقال: حدثنا العباس بن الوليد بن الصبح،حدثنا أبو مُسْهِر (قال): حدثني يزيد بن السِّمْطِ ، قَالَ : سَمِعْتُ قُرَّةَ بن عبد الرحمن بن حَيوَئيل قَال : لم يكن للزهريِّ كتاب إلاَّ كتابٌ فيه نسب قومه .قال يزيدُ بن السِّمط: وكان الأوزاعي يقول: : ما أحد أعلم بالزهري من ابن حيوئيل».الفَسَوي، المعرفة والتاريخ ، ج:١، ص:٦٤١.

(٢) ابن حبان ، الثقات، ج:٧، ص:٣٤٣.

من الزهري مِرارًا. قال أحمد (يعني:ابن صالح): وكان الزهريُّ إذا قَدِم أيلةَ، نزل على يُونسَ، وإذا سار إلى المدينة، زاملَهُ يُونس»[1].

هذا وقد خالف الإمام أحمد بن حنبل، كلامَ الحافظ أحمد بن صالح؛ فذهب إلى أنَّ يونس ليسَ مقدّمًا في الزهريِّ – وإنْ كانَ صاحب كتاب؛ لأنه وقع له خلل في الضبط من جهة سوء تنسيقه، وتنظيمه للرواياتِ في كتابهِ، قال ابن أبي حاتم الرازي: « أخبرنا علي بن أبي طاهر – فيما كتبَ إليَّ – قال: أخبرنا أبو بكر الأثرم ، قال: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يونس بن يزيد؟ فقال: لم يكن يعرفُ الحديثَ، يكتبُ أوَّل الكتاب الزهري عن سعيد، وبعضُه الزهري فيشتبِه عليه «[2].وفي ذاتِ السياقِ ذهب الإمام عبد الله بن المبارك ( ت ١٨١هـ) إلى أنَّ معمر بن راشد ( ت ١٦٠هـ) هو المختصُّ بالزهري بقرينةِ أنّه أكثر أصحاب الزهري رواية عنه ؛ فقد أسند بن أبي حاتم الرازي، من طريق عبد الرزاق الصنعاني، قال: « قال ابن المبارك: ما رأيتُ أحدًا، أروى للزهري من مَعمر، إلا أنَّ يونس كان آخذُ للسَّند(يعني:أضبط)؛ لأنه كان يَكتبُ «[3]. وذهب الإمام يحيى بن معين ( ت ٢٣٣هـ)، إلى أنَّ مالك بن أنس ( ت ١٧٩هـ) –بقرينةِ الإتقان، وحُسن الضبط – هو أثبت الناس في الزهري ، ففي رواية الدُّوري عنه ، قال :» أثبتُ الناس في الزهري : مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعُقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عيينة»[4]. وخالفه الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) في الترتيب ، حيث قرّر أنّ سفيان بن عيينة ( ت ١٩٨هـ) ،هو أثبت الناس في الزهري ، نقل الحافظ ابن حجر في التهذيب قال: « قال يعقوبٌ الفارسي: عن محمد بن عبد الرحيم سمعت عليًّا يقول: « أثبت الناس في الزهري: ابن عيينة (يعني:سفيان)، وزياد بن سعد، ثم مالك، ومَعمر، ويُونس من كتابه «[5].

---

(١) ابن معين، يحيى ، تاريخ ابن معين (رواية الدّارمي) ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، ( دمشق: دار المأمون ،١٤٠٠هـ) ط ١، ص:٤٦ .

(٢) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٩، ص :٢٤٨.

(٣) المصدر السابق ،ج:١، ص :٢٧٢، وكذا ج:٩، ص :٢٤٨.

(٤) ابن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج:٣، ص :١١٦ برقم ٤٧٩ .

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ، ج:١١،ص:٣٩٦.

وعليه فخلاصةُ القولِ في مثال الاختصاص بالزّهري ما يأتي:

**أولاً:** إنَّ تباينَ حكم الاختصاصِ الصادر من الإمام الأوزاعي مرجعه قلّة ممارسته لحديثِ الزهري.

**ثانياً:** إنَّ ما جزمَ به الحافظ أحمد بن صالح المصري من اختصاص يونس الأيلي بالزهري، مستنده في ذلك قرينتان: الأولى: نزول الزهري عنده، وقتَ قدومهِ عليه، والثانية: مزاملة يونس للزهريِّ في الطريق إلى المدينة.

**ثالثاً:** اعتمدَ الإمام ابن المبارك على قرينة كثرة المَروي في إصدار حكم الاختصاص لمعمر في الزهري ؛ ونبَّه على أنَّ يونس الأيلي آخَذُ للسَّنَد من معمر، أي: أنه أحفظُ، وأضبطُ للمرويِّ ، بقرينة أنه كان يكتبُ عن الزهري؛ فقد جاء في رواية عند الحافظ ابن حجر: « قال عبد الرزاق عن ابن المبارك: «ما رأيتُ أحدًا أروى للزهريِّ من مَعْمر، إلا أنَّ يُونس أحفظُ للمُسند...»[1].

**رابعاً:** استند كلٌّ من الإمامين : ابن معين، وابن المديني في إصدار حكم الاختصاص في الزهري على قرينة الإتقان، وحُسنِ الضَّبطِ.

**خامساً:** اتضحَ من كلام الإمامين : ابن معين، وابن المديني أنَّ موضوع الاختصاص عن شيخٍ ما بالإتقانِ، وحسنِ الضبط، قد يشتركُ فيهِ غير واحدٍ من الرواةِ لكنَّهم يتفاوتون. وأنّ تحديد الأكثر إتقانًا هو أمرٌ نسبيٌ يختلفُ باختلاف ذائقة الحاكم بالاختصاصِ.

**سادساً:** واتضح – أيضاً – مِن كلامِ الإمام ابن المباركَ أنَّ الاختصاص في الشيخِ الواحد، قد يتعدّدُ بحسب القرينة المعتمدةِ لدى الحاكم بالاختصاص.

هذا ، ومن النماذج التي يُستدلُّ بها، على أنَّ الاختصاصَ نسبيٌ، وليس بمطلق، ما وقع من تباينٍ لوجهاتِ النَّظر، عند أهل الحديث في تحديد المختصِّ بسعيدِ بن أبي

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ، ج:١١،ص:٣٩٦.

عَروبة البصري (ت ١٥٦هـ) ؛ فذهب الإمام أبو حاتم الرازي إلى أنَّ سُفيانَ بن حبيب؛ أبا محمد، أو أبا معاوية البصري (ت ١٨٢هـ) هو المختص بحديث سعيد مطلقا، وكأنَّه اتكأَ على قرينة أنَّ سفيان بَلديُّه، وذلك على قاعدة أنَّ الراوي أعلمُ بأهل بلدهِ، قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: سفيانُ بن حبيب ثقة صدوق، وكانَ أعلمَ الناس بحديث ابن أبي عروبة «[١]. وذهب الإمام يحيى بن سعيد القطَّان ( ت ١٩٨هـ) إلى أنَّ سفيان بن حبيب، كان عالمًا بحديث سعيد، وعبارتُه لا تدل على الاختصاص المُطلق مثل عبارةِ أبي حاتم؛ فقد أسندَ ابن أبي حاتم، من طريق علي بن المَديني، قال: سمعتُ يحيى يعني: ابنَ سعيد القطّان، يقول:» ... كان سُفيانُ بن حبيب عالمًا بحديثِ شعبة، وابنِ أبي عَروبة»[٢].

وذهبَ الإمام أحمد بن حنبل إلى أنَّ عبد الوهاب بن عطاء أبو نصرٍ الخَفَّاف (ت ٢٠٤هـ) كانَ من أعلم الناس بحديث ابن أبي عروبة؛ فقد أسند الخطيب، في تاريخه، من طريق يحيى ابن أبي طالب، قال: قال أحمد بن حنبل: كان عبد الوهابُ بن عطاء، مِن أعلم الناس بحديث سعيد ابن أبي عروبة، قال يحيى: وبلغنَا أنَّ عبد الوهاب كان مُسْتملِيَ سعيد...»[٣].

**قلتُ**: كأنَّ الذي حكاه ابن أبي طالب مِن « أنَّ عبد الوهاب، كان مستمليَ سعيد» يمثِّلُ القرينة التي جعلت الإمام أحمد، يحكُمُ لعبد الوهاب، بأنَّه أحدُ المختصِّين بسعيد بن أبي عَروبة، ينضافُ إلى ذلك ما صرَّح به ابن سعد في ترجمة عبد الوهاب؛ مِنَ ملازمةِ عبد الوهاب، وطُولِ صحبته لسعيد، وكتابته كُتُبَهُ، قال ابن سعد في ترجمتهِ: « مِن أهل البصرة، ولزِمَ سعيدَ ابن أبي عَروبة، وعُرِف بصحبته، وكتبَ كُتُبَهُ «[٤].

هذا ويقرِّرُ الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٨٩هـ) أنَّ يحيى بن سعيد القطَّانِ كان

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٤، ص :٢٢٨.

(٢) المصدر السابق ، ج:٤، ص: ٢٢٨ برقم ٩٧٩.

(٣) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ،ج:١١، ص:٢٢. قوله : « كان مُسْتملِيَ سعيد « يعني: الذي يبلّغ الحديث عن سعيد في مجالس الإملاء.

(٤) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج:٧،ص:٣٣٣.

عالمًا بحديث ابن أبي عَروبة؛ فقد نقل ذلك عن ابن مهدي الإمامُ أحمد في كتاب العلل ومعرفة الرجال ، قال عبد الله بن أحمد: « حدثني أبي قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: يَحيى بن سعيد عالمٌ بحديثِ سعيدِ بن أبي عَروبة »[1]. ويبدو أنَّ القرينة التي دعت ابن مهدي ليحكم للقطّان بالاختصاص في سعيد هي ما نبَّه عليه الإمام أحمد في موضع آخر، مِن معرفة القطّان لزمنِ اختلاط ابن أبي عَروبة، لتمييز مَن سمع منه قبلُ، عمّن سمع منه بعدُ ،قال عبد الله بن أحمد : « قال أبي: كانَ يَحيى بن سعيد عالمًا بحديثِ سعيدِ بن أبي عَروبَة ، (قال عبد الله:) سمعته يقول (يعني: والده أحمد): كان يحيى ابن سعيد يُوقِّت فيمَنْ سمعَ من سعيد بن أبي عروبة قبلَ الهزيمة – فسماعه صالح، والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومائة، قال أبي: وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله ابن الحسن، الذي كان خَرج على أبي جعفر(يعني :الخليفة المنصور)»[2].

**قلتُ**: ويظهر لي في نموذج الاختصاص بابن أبي عَروبَة أنَّ اختصاصَ تلامذته به نسبيٌ ، باستثناء عبارة أبي حاتم الرازي الدالة على كونِه مطلقًا، كما ويظهرُ لنا أنَّ الاختصاص قد يتعدد في الشيخ الواحد بحسب ما دلَّ على ذلك قول أحمد بن حنبل: «كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة...» وكذا قول يحيى القطّان في سفيان بن حبيب، وقول ابن مهدي في يحيى القطّان : إنَّ كلا من ابن حبيب والقطّان كانا عالمين بحديث ابن أبي عروبة.ومن النماذج على تعدد المختصّين في الشيخ الواحد ما أسنده الخطيب، في تاريخه، من طريق عَبْدان بن صالح الأنطاكي، قال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: جعل يحيى ابن سعيد القطان لابن أبي خدَّويه، ولمحمد بن حاتم السَّمين، كُلَّ يوم ثلاثين حديثا »[3].

هذا ، ويظهرُ لنا – فيما أوردناه من أقوال في نموذج الاختصاص بابن أبي عروبة – أنَّ تعدد الاختصاص بالنسبة للرواة، قد يكون في أكثر من شيخ ،ومثال ذلك قول

(١) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٢، ص:٣٣٨. برقم:٢٤٩٤.
(٢) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٢، ص:٣٥٥. برقم: ٢٥٧١.
(٣) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج:٢، ص: ٢٦٦.

يحيى القطّان آنفًا: «كان سُفيانُ بن حبيب عالمًا بحديثِ شعبة، وابنِ أبي عَروبة».

وبناءً على ما تقدّم من عرض شاهدين تفصيليّين حول معيار الاختصاص بالرواية عن الشيخ فقد ظهرَ جليًا أنّه نسبي لا مطلق ، ولكي تترسخ هذه النتيجة أكثر، وتغدو آكدَ في نفس من يُطالعها، أسوق شاهدًا ثالثا من هذا الباب أختم به هذا المطلب ، ألَا وهو الاختصاص بالرواية عن أنس بن مالك ، رضي الله عنه – ( ت ٩٣هـ)؛ فقد ذهب الإمام أبو حاتم الرازي إلى أنَّ المختصَّ بالإتقانِ عنه على الترتيب : الزهريُّ ، ثم ثابت بن أسلمَ البُنانيِّ ( ت١٢٧هـ) ، ثمّ قتادة بن دِعامة السَّدوسي ( ت ١١٧هـ) ، قال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعت أبي يقول: ...أثبت أصحاب أنس الزهريُّ، ثمَّ قتادة، ثم ثابت البُنانيُّ »[١]. وذهب الإمام أبو داود السّجستاني إلى أنَّ أثبت الناس في أنس على الترتيب قتادة السّدوسي، ثم ثابت البُنانيّ، قال الآجري في سؤالاته لأبي داود: « سمعت أبا داود يقول: أثبتُ الناس في أنس قتادة، ثم ثابت »[٢].

**قلتُ** : يظهرُ لي أنَّ مستندَ أبي حاتم الرازي في الترتيب بالاختصاص لأصحاب أنسٍ – رضي الله عنه– هو قرينة الأحفظيةِ مع حسن الضبطِ؛ فالزهريُّ أحفظهم، وأضبطهم ، ثمَّ يليه قتادة في ذلك؛ فقد أسند ابن سعد، في طبقاته، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، قال: «ما استعدتُ حديثًا قط ، ولا شكَكْتُ في حديث، إلا حديثاً واحدًا؛ فسألتُ صاحبي، فإذا هو كما حفظتُه»[٣]. وأمَّا قتادة، فقد أسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق معمر(يعني :ابن راشد)، قال: سمعت قتادة، يقول: ما قلتُ لأحدٍ رُدَّ عليَّ، يعني: الحديثَ»[٤].

هذا ويظهر لي أنَّ الذي جعلَ أبا داود يُقدِّم قَتادة على ثابت في أنس، أنَّ قتادةَ أحفظُ، وأضبطُ من ثابت– وقد توافق أبو داود مع أبي حاتم في تقرير ذلك – وأمَّا أنّه ذكرهما دون الزهري ؛ فلأنَّه –على ما يبدو– راعى قرينةَ أنَّهما من نفس بلد المَروي عنه ؛ إذ

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٢، ص :٤٤٩.

(٢) أبو داود السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ، ج:١، ص:٣٦٤.

(٣) ابن سعد، محمد ، تكملة الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ، تحقيق زياد محمد منصور ، ( المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحِكم ،١٤٠٨هـ) ط٢، ص:١٦٦.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٧، ص :١٣٤.

هما بصريَّان، بخلافِ الزهري، الذي هو مدنيٌّ، ثم شاميٌّ، وأنسٌ قد أقام في البصرة، واستوطنها.هذا ولو تمَّتْ مراعاة قرينة طول الملازمة، في الاختصاص هنا، لكانَ ثابت البناني، أخصَّ من ثلاثتهم جميعًا في أنس–رضي الله عنه–؛ لأنَّهُ صَحبَهُ أربعينَ سنةً بحسْب ما نقله الإمام البخاري في التاريخ الصغير[1].وهكذا يتضحُ بالشواهد– مرَّة بعد مرَّة– أنَّ الاختصاصَ نسبيٌّ، لا حَديٌّ أي: ليسَ مطلقًا، وقيمة ذلك، أنَّ الترجيح بالاختصاص عند الحُكم على الرواياتِ، أو الترجيح عند التعارضُ يلزمُ منه لدى الناقد، المناسبة بين طبيعةِ المروي ، وقرينةِ الاختصاص التي صرَّحَ، أو ألمحَ بها أحدُ أئمةِ الشأن ؛إذ لا يجوز الاكتفاءُ باعتماد قول واحد في الاختصاص، إذا ناظره غيرهُ من الأقوال المعتبرة، عند المحدّثين ، وكما يقال: عند كلٍّ حديث حديثٌ، والله الموفق.

**المطلب الخامس :آثارُ الاختصاص بالرواية عن الشيوخ على واقع الرواية.**

إنَّ لموضوع الاختصاصِ بالروايةِ عن الشيوخ آثار على واقعِ الرواية (الراوي، والمروي) ينبغي التوقّف عندها ، وهذه الآثار منها : الإيجابيُّ ، ومنها : السَّلبي، وفيما يأتي بيان ذلك بشيء من التفصيل:

**أولا: الآثار الإيجابية:**

إن أبرز الآثار الإيجابية للاختصاص بالرواية عن الشيوخ ما يأتي:

١– **الإتقان وقلّةُ خطأ الراوي**؛ لأنَّه بالاختصاصِ يتركَّزُ اهتمامُ الراوي حِينئذٍ على شيخٍ بعينه ، وينصبُّ اهتمامهُ على مُمَارسةِ حديثِ ذلك الشيخ، أكثرَ من غيره ، قال ابن هانئ النيسابوري في سؤالاته لأحمد بن حنبل:»سمعته يقول:ما في أصحاب شعبة أقلُّ خطأ من محمد ابن جعفر، قيل له: ولا وكيع؟ قال: وكيع كان أورعَ القَومِ»[2].

**قلتُ**: إنَّ مستندَ الإمام أحمد بن حنبل في ترجيحِ إتقانِ محمد بن جعفر (غُندَر)، وقلّة

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل ، التاريخ الصغير ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي ،القاهرة: مكتبة دار التراث ،١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م) ط ١، ج:١، ص :٣١٨ برقم ١٥٣٨.

(٢) ابن هانئ النيسابوري ،إسحاق بن إبراهيم ، مسائل الإمام أحمد ، تحقيق :زهير الشاويش ، ( بيروت: المكتب الإسلامي ،١٤٠٠هـ) ط ١، كتاب التاريخ ،ج:٢، ص:٢٣٢برقم (٢٢٧٦و٢٢٧٧).

خطئه في روايته عن شعبة، إنَّما هو قرينة الاختصاص، المتمثلة في طُول ملازمة ابن جعفر لشعبة، وتفرغه الكامل للكتابة عنه؛ فقد أسند الإمام الفَسَوي، من طريق الفضل بن زياد، قال: «سَمِعْتُ أبا عبد الله (يعني: أحمد بن حنبل)، يقول: سمعت غُنْدَر، يقول: لزمتُ شُعبةَ، عشرين سنة، لمْ أكتب فيها عن أحدٍ غَيره»[1].

هذا ومما ينبغي التنبيه عليه: أنَّ الإمام أحمد حين سأله ابن هانئ عن المفاضلة بين غندر في شعبة، أو يحيى القطّان في شعبة أجاب قائلا: «لا يُقاسُ بيحى بن سعيد في العلم أحد»[2].وكأنَّ أحمد يقول: إنّ ترجيحي لغُنْدَرهو بالقياس مع تلامذةِ شعبة جِميعهم سوى يحيى القطَّان.

ومن النماذج على هذا الأثر أيضا: قول أبي حاتم الرازي:» مالكُ بن أنس ثقةٌ، إمامُ أهل الحجاز، وهو أثبتُ أصحاب الزهريِّ، وابنُ عيينةَ، وإذا خَالفوا مالكًا مِن أهل الحجازِ حُكم لمالك، ومالكٌ نقيُّ الرِّجَالِ، نقيُّ الحديث... وأقوى في الزهريِّ من ابنِ عيينة، وأقلُّ خطأ منه، وأقوى من مَعْمر، وابنِ أبي ذئب «[3].

**قلتُ**: إنَّ ترجيح أبي حاتم الرازي، تفوُّقَ مالكَ بن أنس، في الزهري، من جهة الإتقانِ، وقلّةِ الخطأ- مقارنةً بسفيان بن عيينة، برغم كونهما من المختصيّنَ بالزهري- إنما مرجعه مزيدُ الاختصاصِ لمالك بالزهريِّ ، والمتمثِّل بحسنُ انتخابِ الإمام مالك، وانتقائه للحديث عن الزهريِّ، وهذا الوجه يدخلُ في عموم قولِ أبي حاتم الرازي آنفاً: « ومالكٌ نقيُّ الرجالِ، نقيُّ الحديث «. وفي هذا السياق يُفهم كلام الإمام أحمد بن حنبل حين سأله حربُ بن إسماعيل الكِرماني(ت ٢٨٠هـ) عن المفاضلة في حُسن الحديث عن الزهري بين مالك، وابن عُيينة، ومَعمر، قال ابن أبي حاتم الرازي:» حدَّثنا حرب بن إسماعيل الكِرماني – فيما كتبَ إليَّ قال: قلتُ لأحمد بن حنبل: مالكُ بن أنس، أحسنُ حديثا، عن الزهريِّ، أو سفيانُ بن عيينة؟ قال: مالكٌ أصحُّ حديثا. قلتُ: فمَعْمرٌ؟ فقدَّمَ

(١) الفَسَوي، المعرفة والتاريخ ، ج:٢، ص:٢٠١.
(٢) ابن هانئ النيسابوري ، مسائل الإمام أحمد ،ج:٢، ص:٢٣٢برقم (٢٢٧٨).
(٣) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٨، ص :٢٠٥.

مالكًا عليه، إلا أنَّ مَعمرًا أكثرُ حديثًا، عن الزهريِّ «[1].وقال الإمام الفَسَوي :قال أبو الفضل : قال أبو طالب : قال أبو عَبْد اللَّهِ (يعني:أحمد بن حنبل): ومالكٌ أثبتُ في حديث الزهري من جميع من رَوَى عَنْهُ، في قلَّة ما روى ؛ سفيانُ يُخطئُ في خمسةَ عشرَ حديثًا من حديثِ الزهريِّ...»[2].

ومن النماذج على هذا الأثر: تقديمُ الإمام أحمد بن حنبل، لعبدِ الرحمن بن مهدي، على وكيع ابن الجرّاح، في سفيان الثوري؛ لقلَّة خطئه- بالرَّغم من أنَّ كليهما مختصٌّ بهِ ، وما ذلك إلا لمزيدِ الاختصاص به، والمتمثِّلِ في مراعاته أثناء روايته عن سفيان الثوري ،حُسَنَ الانتقاءِ للشيوخ الذين يروي عنهم الثوري ، قال ابن أبي حاتم الرازي: « أخبرنا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قلتُ لأبي: أيُّما أثبتُ عندكَ؛ عبد الرحمن بن مهدي، أو وكيع ؟ فقال: عبد الرحمن أقلُ سَقَطا من وكيع في سفيان، قد خالفَه وكيعٌ في ستين حديثاً من حديث سفيان، وكان عبد الرحمن يجيءُ بها على ألفاظها، وهو أكثر عددًا لشيوخ سفيان من وكيع، وروى وكيع عن نحو من خمسين شيخًا – لم يرو عنهم عبد الرحمن، ولقد كان لعبد الرحمن توقٍّ حَسَنٌ «[3].

**٢- قَبُول أئمة الشأن مِن المحدِّثين، روايةَ الرَّاوي المُختصِّ، فيمَا انفردَ بهِ عن شيخ ما؛ لبلوغه الغاية في الإتقان، والضَّبط.**

ومن النماذج على هذا الأثر: قَبُول الإمام يحيى بن معين تفرُّدَ الإمام مالك بن أنس، عن الإمام الزهريِّ في حديث «اللَّقَاحُ وَاحِدٌ»[4]. حكى أبو الوليد البَاجِي- في كتابه

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٨، ص :٢٠٥.

(٢) الفَسَوي، المعرفة والتاريخ ، ج:٢، ص:٢٠١.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:١، ص :٢٥٣. قلت : لم أقف على هذا الكلام في مسائل الإمام أحمد، روايةُ ابنه صالح عنه.

(٤) الأصبحي، مالك بن أنس ، الموطأ (رواية الليثي)، بعناية :محمد فؤاد عبد الباقي ، ( مصر: دار إحياء التّراث العربي، د.ت) د.ط ، كتاب الرِّضاع، باب: رضاعة الصغير ،ج:٢، ص:٦٠٢ برقم :١٢٥٨.قال الإمام مالك : « عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ -كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ؛ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا، وَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى جَارِيَةً، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ يَتَزَوَّجُ الْغُلَامُ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا. اللَّقَاحُ وَاحِدٌ».

التعديل والتجريح– قال: « قال أبو القاسم: حدثنا أبو الحَسن النَّيسابوري، حدثنا علي بن أحمد بن الحسن، حدثنا أحمد ابن سعيد قال: قيل ليحيى بن معين: أرأيتَ حديثَ مالك «اللَّقَاحُ واحدٌ» رواه أحدٌ غيرهُ؟ قال: دعْ مالكًا؛ مالكٌ أميرُ المؤمنين في الحديث «[1].وأخرجَ الإمام الترمذي في سننه حديث مالك عن الزهري، ثم قال:» وهذا الأصلُ في هذا الباب،وهو قولُ أحمد(يعني:ابنَ حنبل)،وإسحاق (يعني: ابن راهَويه)»[2].

هذا ، ومن النماذج على هذا الأثر أيضًا: قَبولُ أئمة الشأن ما انفرد به محمدِ بن يوسف ابن وَاقد الفِرْيابي (ت ٢١٢هـ)عن سفيان الثوري؛ لكونه مختصًّا به. قال الإمام ابن عَدي في ترجمة الفِريابي: " الفِريابي له عن الثوري إفراداتٌ، وله حديثٌ كثيرٌ عن الثوريِّ، وقد قُدِّم الفِريابيُّ في سفيان الثوري على جماعة، مثل عبد الرزاقِ، ونُظرائه وقالوا: الفِريابي أعلمُ بالثوري منهم «.

هذا ولقد علَّق الإمام الذهبي، على قول ابن عدي: « له عن الثوريِّ إفراداتٌ « فقال: « لأنَّه لازَمَه مدَّةً، فلا يُنكَرُ له أن ينفردَ عن ذاك البَحْر»[3].

**٣- اهتمامُ الرواة بالإقبال على الرَّاوي؛ لسماع ما وقع له الاختصاص به من الحديث، دونَ بقيَّةِ حديثه.**

ومثال ذلك : ما وقع للإمام محمد بن الحسن الشَّيباني (ت ١٨٩هـ) –وهو أحد رواة موطأ مالك ؛ حيثُ كان الرواة يُقْبلونَ عليه، في بيته بكثرةٍ؛ يسمعون روايته عن مالك–

---

(١) الباجي، سليمان بن خلف ، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، تحقيق: أبي لبابة حُسين ، ( الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦–م ) ط ١،ج:٢، ص:٧٠٠.

(٢) الترمذي، محمد بن عيسى ، السنن ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون ، ( بيروت: دار إحياء التراث العربي ) د.ط ،كتاب الرّضاع ، باب: ما جاء في لبن الفَحل ،ج:٣، ص:٤٥٤ .

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ،ج:٦، ص:٢٣١ . والذهبي، محمد بن أحمد ، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد معوض وآخر،( بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥م) ط ١، ج:٦، ص :٣٧٥ . قلتُ: إنَّ ممَّن اعتدَّ الأئمة بانفراداته بسبب الاختصاص : الوليد بن مسلم (ت ١٩٨هـ) عن الأوزاعي، حكى الحافظ المزي في تهذيب الكمال عن عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه أنه قال:»... وما رأيت من الشاميين مثله، وقد أغربَ الوليد أحاديثَ صحيحة، لم يشركه فيها أحدٌ «. وأسند ابنُ أبي حاتم أيضاً من طريق عباس الخلّال، قال: قال مروان يعني: ابن محمد : كان الوليد بن مسلم عالمًا بحديث الأوزاعي «. المزي ، تهذيب الكمال ،ج:٣١، ص :٩٣.وابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:٩، ص:١٦.

بحكم أنّه أحدُ المُختصِّينَ به ؛ فقد لازمهُ أزيدَ من ثلاث سنواتٍ، وكذا سمع منه مباشرةً أحاديثَ كثيرة ، منها : المُوطأ. أسند أبو نعيم، في الحلية، من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: قال محمد بن الحسن: أقمتُ على مالك بن أنس، ثلاث سنين وكَسرًا، وكان يقول: إنَّه سمع منه لفظًا، أكثرَ من سبعمائة حديثٍ، قال(يعني :الشافعي): وكان إذا حدَّثهُم عن مالكٍ، امتلأَ منزلُهُ، وكثُرَ الناس عليهِ، حتى يضيقَ عليهم المَوضِعُ، وإذا حدَّثَ عن غير مالكٍ، لم يجئه إلا اليسير»[1].

هذا ، ويَلحقُ بهذا الأثر : حِرصُ أهل العلم، وحثِّهم للرواةِ على مجالسة المُختصِّ بشيخ ما ، والسماع منه ؛ فقد أسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق أبي زرعة الرازي، (قال): سمعت يحيى ابن معين – وسُئل عن عبد الوهاب؟(يعني: أبَا نصرٍ الخفَّاف ت ٢٠٤هـ) فقال: قدِمَ عبدُ الوَهاب البصرة، فقال يحيى بن سعيد (يعني :القطَّان): قُوموا بنا، إلى عبدِ الوهاب؛ فإنه كان مَعَنا، عند سعيد بن أبي عَروبة «[2].

**٤- تقويةُ حالِ الرَّاوي المُتَكلَّم في ضبطهِ، وذلك في أحاديث الشيخ الذي اختصَّ بهِ.**

ومن النماذج على هذا الأثر: ما ورد في حقِّ مَسْلَمة بن عَلقمةَ المَازنيِّ ، قال عبد الله ابن أحمد عن أبيه : " سمعته يقول: مَسلمة بن علقمة، شيخٌ ضعيفُ الحديث؛ حدَّث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير، فأسندَ عنه" .وقال أبو بكر بن مَنجَوَيه، في كتابه رجال صحيح مسلم : " مسلمة بن علقمة المازني البصري، إمام مسجد داود، كنيته أبو محمد"[3]. وقال ابن أبي حاتم الرازي: أخبرنا العباس بن محمد الدُّوري، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مسلمة بن علقمة، ثقةٌ " . وأسند ابن أبي حاتم أيضا، من طريق عُبيدِ الله بن عمر القَوارِيْري، قال: أخبرنا مَسلمة بن علقمة –وكان عالمًا بحديث داود بن أبي هند، حافظًا، وكان يُقال: في حفظه شيء" .وقال ابن أبي حاتم الرازي: "

(١) أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج:٦،ص:٣٣٠ .وج:٩، ص:٧٤.
(٢) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:٦، ص:٧٢.
(٣) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٢، ص:٢٧٢. و ابن منجويه ،أحمد بن علي ، رجال صحيح مسلم ، تحقيق: عبد الله الليثي ، ( بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧هـ) ط ١،ج:٢، ص:٥٢٣ .

سُئل أبو زرعة، عن مَسلمة بن علقمة؟ فقال: لا بأس به؛ يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حسانًا ...(وقال ابن أبي حاتم): سُئل أبي، عن مسلمة بن علقمة؟ فقال: صالحُ الحديث «[1].

**قلتُ** : إنَّ توثيق ابن معين لِمَسلمة بن عَلقمة ، وقول أبي حاتم عن مَسلمة: صالح الحديث– بالرَّغم من تضعيف الإمام أحمد له – إنَّما مردُّه اختصاصُ مسلمة بداود بن أبي هند –سيَّما، وأنَّه كان إمامًا لمسجد داود، هذا وقول القَواريري: « أخبرنا مَسلمة ابن علقمة –وكان عالما بحديث داود بن أبي هند حافظًا « يؤكِّد الاختصاص، ولهذا قال أبو زرعَة الرَّازي: « لا بأس به؛ يُحدِّثُ عن داود بن أبي هند أحاديث حسانًا».

هذا ، ومما يُعزز أنَّ تقوية حال مَسلمة بقرينة الاختصاص معتبرةٌ : ما صنعه الإمام مسلم ؛ حيث أخرج له في صحيحه روايةً في الفضائل عن داود ، قال مسلم: « حدثنا حَامِدُ بنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، حدثنا مَسْلَمَةُ بنُ عَلْقَمَةَ الْمَازِنِيُّ– إِمَامُ مَسْجِدِ دَاوُدَ، حدثنا دَاوُدُ، عن الشَّعْبِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ثَلَاثُ خِصَالٍ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَنِي تَمِيمٍ لَا أَزَالُ أُحِبُّهُمْ بَعْدُ..."[2].

**٥– إحصاءُ وتقديرُ مَروياتِ شيخٍ ماْ، مِن خلال روايةِ مَن وقع له الاختصاصُ به مِن الرُّواة.**

فقد وظَّف الإمام أبو حاتم الرازي قرينة اختصاص أبي نُعيم الفَضل ابن دُكين في الرواية عن كلٍّ من سفيان الثوري، ومِسْعَر بن كِدام؛ لتقدير حَجم مروياتِ كلٍّ منهما، قال ابن أبي حاتم الرازي: "سألتُ أبي عن أبي نعيم الفَضل بن دُكين؟ فقال: ثقةٌ، كان يحفظُ حديث الثوريِّ، ومسعر حفظًا جيدًا؛ كان يَحْزِرُ حديثَ الثوري– ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مِسعر نحو خمسمائة حديث؛ كان يأتي بحديث الثوري

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٨، ص :٢٦٧. قلتُ: لم أقف على كلام ابن معين في تاريخه –رواية الدوري عنه.

(٢) القشيري، مسلم بن الحجاج ، الجامع الصحيح ، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د.ت) د.ط ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل غِفار، وأسلَم وجُهينة، وأشجع، ومُزينة، وتميم، ودَوس، وطيىء، ج:٤، ص :١٩٥٧ برقم:٢٥٢٥.

عن لفظ واحدٍ، لا يغيِّرُهُ، وكان لا يُلقَّنُ، وكان حافظًا مُتقِنًا"[1].

هذا وقد يكون الحَزرُ، والتقديرُ، جزئيا لا كُليًّا، مثل قول الإمام أحمد في كتاب العلل – وهو يُوازن بين أصحاب الزهريِّ كثرةً وقلَّة – : " كم عند مالك؟ ثلاثمائةِ حديثٍ، أو نحو ذا، وابن عيينة نحوٌ من ثلاثمائة حديث ".ونقل الإمام الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال عن الإمام أحمد في قصَّة جلستهِ مع الإمام علي بن المديني للموازنة بين مالك بن أنس، وسفيان بن عُيينة– أيهما أثبتُ في الزهري؟ أَنَّ الإمامَ أحمد قال: " وعند مالك عن الزهري نحوٌ من ثلاثمائة حديث، وكذا عند ابن عيينة عنهُ نحو الثلاثمائة «[2].

**قلتُ**: وإنَّما كان التقديرُ لمَروِيَّاتِ الزُّهري جزئياً ؛ لأنَّ مالكًا، وابن عيينة – على اختصاصهما بالزهريِّ – لم يبلُغا في الكثرة ما بلغه غيرهُما، وقد نبَّه الإمام أحمد على ذلك ، قال عبد الله بن أحمد يسألُ والده: « أيُّمَا أثبتُ أصحاب الزهري؟ فقال: لكلٍّ واحد منهم علَّةٌ، إلا أنَّ يونسَ، وعُقيلا يؤدِّيان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة(يعني :مثلهما)، وليس همْ مثل مَعمر؛ معمرٌ يقاربهم في الإسناد. قلتُ: فمالك؟ قال: مالك أثبتُ في كلِّ شيء، ولكن هؤلاء الكَثرة ... ثمَّ قال: هؤلاء الذين روَوا عن الزهري الكثير: يونس، وعُقيل، ومعمر، قلتُ له: شعيبٌ؟ قال: شعيب قليلٌ. هؤلاءِ أكثر حديثا عن الزهري... قلتُ : فهؤلاء أصحابُ الزهري ؛أثبتهم مالك؟ قال: نعم مالكٌ أثبتهم، ولكنَّ هؤلاء الذين قد بَقروا عِلمَ الزهري؛ يونس، وعُقيل، ومَعمر»[3].

**قلتُ**: إنَّ قول الإمام أحمد : « لكلٍّ واحد منهم علَّة» فيه دليل يؤكِّدُ على ما تقرَّر آنفاً في المطلب الرابع من أنَّ الاختصاص نسبيٌّ، وليس مطلقاً حتى في رواة الشيخ الواحد.

٦– **الترجيحُ عند الاختلافِ على الشيخ.** ومن نماذج ذلك : ما ساقه ابن عبد البر القرطبي، في كتابه التمهيد ؛ إذ أوردَ بسنده حديثًا من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما – مرفوعًا، ثمَّ حكى ابن عبد

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ،ج:٧، ص :٦١.

(٢) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٢، ص:٣٤٨ .والذهبي، ميزان الاعتدال، ج:٣، ص :٢٤٧.

(٣) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٢، ص:٣٤٨.

البَر اختلافَ تلامذة ابن دينار عليه، في بعض ألفاظ الحديث ، وفي آخر الكلام، رجَّحَ ابنُ عبد البر، رواية ابن عُيينة، عن ابن دينار، بقرينةِ الاختصاصِ فقال: « وابنُ عيينة أثبتُ الناس في عمرو بن دينار»[1]. هذا وقرينةُ الاختصاصِ التي احتجَّ بها ابن عبد البر، قد نَصَّ عليها الإمام أحمد بن حنبل ، قال عبد الله : « قال أبي: سفيانُ أثبتُ الناس في عمرو بن دينار، وأحسَنُهُم حديثاً»[2].هذا ومن نماذجِ الترجيحِ أيضًا عند الاختلاف على الشيخ : ما قاله الحافظُ ابن حجر تعليقًا على رواية لعبد العزيز بن أبي حازم : « إنَّ روايته تترَجح، بكون الحديث عن أبيه، وآلُ المرءِ أعرَفُ بحديثهِ، من غيرهم». وقال في موضعٍ آخر معلّقًا على اختلافٍ بين الرواة في مسألةِ هل كان زوجُ بَريرة حرّاً أو عبدًا؟ : « فتُرَجَّحُ روايةُ مَنْ قال: كان عبدًا بالكثرة، وأيضًا فآل المرءِ أعرفُ بحديثه؛ فإنَّ القاسم ابن أخي عائشة، وعروة ابن أختها، وتابعهُما غيرهما، فروايتهما أولى من رواية الأسود (يعني: يتيمَ عروة)؛ فإنَّهما أقعَدُ بعائشة، وأعلمُ بحديثها «[3].

٧- **المَعرفةُ الدَّقيقة بحديث الشيخ.** ومن النماذج على هذا الأثر: إصلاح عبد المجيد بن عبد العزيز المِرْوَزِي (ت ٢٠٦هـ) نسخةَ إسماعيل بن إبراهيم بن عُليَّة ( ت ١٩٣هـ)عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج (ت ١٥٦هـ) ؛ فعبد المجيد هو أعلمُ النَّاس بابن جُريج؛ ولذلك تأتَّى له إصلاح النسخة، حين عُرِضت عليه، بحُكْمِ اختصاصهِ به، ومعرفتِهِ الدقيقةِ لحديثه؛ فقد أسند ابن عدي، في كامله، من طريق أبي الفضلِ العباسِ بن مُصعب (يعني:صاحب تاريخ مرو)، قال: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد؛ مِرْوَزِي ... جاور مع أبيه بمكة، وسمع كُتب ابن جريج، وغيرهِ من المشايخ، وكان صاحب عِبَادة "[4]. وسمع عبّاسٌ الدوري يحيى بن معين يقول: " ابنُ عُليَّة عَرَضَ كُتب ابن جريج، على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد؛ فأصلحَها له. فقلتُ ليحيى: ما

---

(١) ابن عبد البر يوسف بن عبد الله ، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر، ( المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ) د.ط ، ج:١٩،ص:١٩٩.

(٢) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:١، ص:١٨٧.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ج:٩، ص :٤٢١. و ص :٤١١. قلتُ: قوله: «أقعد بعائشة» يعني:أكثر ملازمة لها.

(٤) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ،ج:٥، ص:٣٤٤.

كنتُ أظن أنَّ عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد هكذا! قال :كانَ أعلمَ الناسِ بحديث ابن جُريج،ولكنه لم يكُنْ يَبذلُ نفسهُ للحديث "[1]. **قلتُ:** إنَّ قول ابن معين عن عبدِ المجيد : " ولكنه لم يكُن يَبذُلُ نفسه للحديث " ؛ باعثه أنه كان منصرفًا للعبادة، وقد دلَّ على ذلك قول العباس بن مصعب آنفًا: " وكان صاحبَ عبادة".

**أمَّا الآثار السلبيَّة للاختصاص فمِن أبرزها:**

**١- إثارة حُنق الرُّواة، وعتبَهم بسبب التمييزِ فيما بينهُم ؛ لأنَّ شيخًا ما يخصُّ بالحديث قومًا دون غيرهم.** ومن نماذج هذا الأثر : خَصُّ عبدِ الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكّي، لإسماعيل بن عيَّاش بالحديث دون زملائه ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي، في جامعه، من طريق أحمد بن عبد الوهاب بن نَجدة، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت إسماعيل بن عياش، يقول: كان ابن أبي حُسين المكي يُدْنِيني، فقال له أصحاب الحديث: نَراكَ تقدِّم هذا الغلام الشاميَّ، وتؤثره علينا؟!...». وأسندَ الخطيب البغدادي – أيضا – من طريق أبي إسحاق أحمد بن محمد بن يونس الحافظ، أخبرنا أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، قال: سمعتُ النُّفيليَّ – وعاتبَهُ رجلٌ، في قلَّةِ ما حدَّثهُ، فقال: حدَّثْتَنِي بأربعة، وحدَّثتَ هذا الغريب بثلاثين!...»[2]. وقد رأى الإمام أحمد بن حنبل، أنَّ خصَّ المحدِّث بالرواية، قوماً دون غيرهم، هو خِلاف الإنصاف ؛ فقد سأله الفضلُ بن زياد، قائلاً: « فإنْ كان رجلٌ له إخوانٌ، يخصُّهُم بالحديث، لا ترى ذلك؟ قال: ما أحسن الإنصاف، ما أرى يسلمُ أصحاب الحديث مِن هذا «[3].وحكى الخطيب، في جامعه، قال : « ذكَر محمد بن أحمد بن أبي الفوارسِ، أنَّ محمد بن حميد المخْرميُّ أخبرهم قال: أخبرنا علي ابن الحسين بن حبان قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده قال أبو زكريا(يعني: يحيى بن معين) : وكان يحيى يعني: ابن سعيد القطَّان، يَعرف لأصحاب الحديث قدْرَهُمْ، ويحدِّثُهُم؛ فإذا جاء غيرُ أصحاب الحديث– ولعلَّهم خيرٌ

(١) ابن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ج:٣، ص :٨٦ برقم ٣٦١.

(٢) الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ج:١، ص: ٣١٢ برقم ٦٧٩.وكذا أيضا: ج:١، ص: ٣٠٨ برقم ٦٦٩.

(٣) المصدر السابق ، ج:١، ص، ٣٠٦ برقم ٦٦١.

من أصحاب الحديث –لا يُحدِّثُهم، ويحدِّثُ قومًا أُخَرَ على الصَّداقةِ، والملازمة له، ولا يُحدِّثُ سائر الناسَ، ولم تكنْ هذه من أحسنِ أفعاله –أنْ يخصَّ بالحديث، وليس هذا من العَدل، إلا أن يكون الناس في الحديث عنده واحد، إلا أنّه كان لا يُحدِّث السلطانَ، ولا أحدًا من قِبلِ السلطان، ولا كانَ لأحدٍ من هؤلاء عنده قَدْرٌ «[1].وقال الخطيب البغدادي : « ومباحٌ للمُحدِّث أنْ يُؤثر حفَّاظَ الطلبة، وأهلَ المعرفة، والفهمِ منهم، وإنْ كان الأفضل أنْ يعدل بينهُم، ولا يؤثِر بعضَهُم على بعض»[2].

**٢– أنْ يوصفَ الراوي بأنّ له أحاديث مناكير.** وممَّن أصابه هذا الأثر: سُفيانُ بن حبيب أبو معاوية البصري (ت ١٨٢هـ)، فهو على وثاقته، وقول يحيى القطَّان فيه : « كان سُفيانُ بن حبيب عالمًا بحديثِ شعبة، وابنِ أبي عَروبة «[3].

إلا أنَّ الحافظَ ابن حجر نقل في تهذيب التهذيب، عن ابن شاهين، في كتابه تاريخ أسماء الثقات، أنه قال: « قال عثمانُ بن أبي شيبة: سفيان بن حبيب، لا بأس به، ولكنْ كان له أحاديثُ مناكير»[4].

**قلتُ**: يظهر لي، أنَّ الذي جعل عثمان بن أبي شيبة، يصفُ سفيانَ ابن حبيب بأنَّ له أحاديثَ مناكير؛ هو أنَّ سفيان ليس المختصَّ الوحيد بكلٍّ من شعبة، وابن أبي عَروبة؛ فكأنّ ابن أبي شيبة رأى، أنّ هذه الأحاديث المناكير (الانفرادات)، ينبغي أنْ يرويها، من هو ألزمُ منه لهما.

**٣– استغلالُ بعض الرواة المتَّهمين دعوَى الاختصاصِ والتفرُّد، لتمرير الموضوع من الحديث.** ومن نماذج ما وقفتُ عليه في ذلك : ما أسنده ابن عدي، في كامله، قال: « حدَّثنا علي بن محمد بن يحيى الخالدي ..وسِنان بن عبد الرحمن السَّرخسي ، قالا: حدَّثنا مَعْمَر بن محمد بن مَعْمر البَلْخي؛ ابن أخي شهاب، حدَّثنا مكيُّ بن إبراهيم،

---

(١) الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ج:١، ص، ٣٠٥ برقم ٦٦٠.
(٢) الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج:١، ص، ٣٠٦.
(٣) ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، ج:٤، ص: ٢٢٨ برقم ٩٧٩.
(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ، ج:٤،ص:٩٥. قلتُ: لم أعثر على كلام عثمان بن أبي شيبة في النسخة المطبوعة من تاريخ أسماء الثقاتِ لابن شاهين.

حدَّثنا مُطَرِّف بن مَعْقِل، عن ثابت، عن أنسٍ، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " مَن سَبَّ العربَ، فأولئك هم المشركونَ " (قال ابن عدي): زادنا سنان: قال معمرٌ: خصَّني مكيٌّ بهذا الحديث" وقال ابن عدي في آخر ترجمة مطرِّف : " ولا أعرفُ لمطَرِّف بن مَعقل غير ما ذكرتُ( وقد ساق له حديثين)، والحديث الأول عن ثابت عن أنس عن عمر مُنكَر «[1].

**قلتُ**: قد ذكر ابن حبّان معمراً في الثقات وقال: " يُغرِبُ "، وقال الإمام الذهبي، في الميزان في ترجمة معمر: "عاش دهرًا، وهو صدوقٌ إن شاء الله، له ما يُنكَرُ، قال السُّليماني(يعني: أبا الفضل أحمد بن علي بن عمرو البِيكَندي البخاري [2] ( ت ٤٠٤ هـ) : أنكروا عليه حديثهُ، عن مكي، عن مطرف بن مَعقل، عن ثابت، عن أنس، عن عمر مرفوعاً «مَن سبَّ العرب، فأولئك هم المشركون». وقال الذهبي في ترجمة مطرِّف : « مُطرف بن مَعقل عن ثابت البناني له حديث ، وهو موضوع (ثم ساق حديث من سَبّ العرب...)»[3]. وكأن الذهبي يشير إلى أنَّ العُهدة على مُطرِّف، لا على معمر، في الوضع، ونقل الحافظ ابن حَجر في الميزان، أنَّ مطرِّف بن معقل الذي يَروي عن ثابت، إنَّما هو الشَّقْريُّ البصري، ونقل عن ابن معين توثيقه له ، وقال الحافظ آخر الترجمة : « وإذا تقرَّرَ هذا، فالآفةُ في ذلك الحديثِ من غيره، واللهُ أعلم»[4].وكأنَّ الحافظ يرى العُهدة على مَعمر، وإن لم يُصرِّح؛ لأنّه ما في الإسناد من يكون عليه الحمل، غيرَ معمر، سوى مُطرِّف ، وأمَّا مكيٌّ بن إبراهيم البَلخي فأرفعُ، وأجلُّ من أن تَزلَّ قدمهُ في ذلك. والذي يترجّح لي أنّ معمرًا هو آفة الحديثِ، لِمَا ثبتَ مِنْ أنّه يُغرِبُ، فاستغلَّ صلته بمكيٍّ وأنه بلديُّهُ ؛ فادّعى الاختصاص بمكّي، ليروِّج الحديث، الموضوع.

---

(١) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ،ج:٦، ص:٣٧٩.

(٢) قال الإمام الذهبي: « وقفت له على تأليف في أسماء الرجال، وعَلَّقتُ منه». الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج:٣، ص:١٠٣٦.

(٣) ابن حبان ، الثقات، ج:٩، ص:١٩٢.والذهبي، ميزان الاعتدال، ج:٦، ص :٤٨٦.

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي ، لسان الميزان ، تحقيق دار المعارف النظامية بالهند، ( بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦–م ) ط٣،ج:٦، ص:٤٨.

**٤- استغلالُ ميزة الاختصاص ممَّن ليس مِن أهل الصنعة الحديثية؛ لتقويةِ أمرِ بعض الرواة الضعفاء فيما رواه.**

وممَّا وقفتُ عليه من نماذج هذا الأثر : ما أسنده الخليلي، في كتابه الإرشاد، من طريق أبي حاتم الرازي، قال: « سألت سعدَ بن شعبة، عن عمرو بن حَكَّام؟ فقال: كان جَارَنا، وكان أبي يَخصُّه»[١].فهذا الذي قاله سعدُ بن شعبة، عن اختصاص ابن حكَّام في شعبة لا مُعَوَّل عليه ؛ إذ ليس لسعدٍ في صنعة الحديث شيء، وكان والده شعبة بن الحجّاج، يرثي لحاله، وقد حثّه على الطلب، ولكنّه كان يتعلل بتطيير الحَمام؛ فقد أسند العقيلي، في كتابه الضعفاء الكبير، من طريق سهل ابن الحُسام، قال: سمعت شعبة، يقول: سمَّيتُ ابني سعدًا فما سعدَ، ولا فَلَحَ «. وأسند أيضًا، من طريق مسلم بن إبراهيم، قال: كان شعبة، يقول لابنه: اذهب إلى هشام الدَّستوائي. فيقول: اليومَ أريدُ، أنْ أرسلَ الحَمَام»[٢].وأمَّا عمرو بن حكَّام، فقد ضعّفه الإمام علي بن المديني؛ لكونه كان يدلِّس عن شعبة، ما لم يسمعه منه ، أسند الحاكم، من طريق عبد الله بن علي بن المديني، قال :» قال أبي- وسئل عن عمرو بن حكَّام- فقال: كان له قريبٌ سَمع من شعبة، فلمَّا مات أخذَ كُتبه، وقال: كان لا يَعْرِف»[٣]. وقال عبد الله بن أحمد : « سألت أبي عن عمرو بنِ حَكَّام؟ فقال: كان يروي عن شعبة نحوًا من أربعة آلاف، وتُرك حديثه. فقلتُ: هو ثقة؟ فقال: تُرك حديثهُ». وقال ابن عدي آخر ترجمته له: « وعامة ما يرويه، غيرُ مُتابع عليه، إلا أنَّه يُكْتبُ حديثه «[٤].وعليه فسعد بن شعبة، ليس له درايةٌ في الروايات، ولا في أحوال الرجال ، والحاصلُ أنَّهُ قَد هرفَ بما لا يَعرف؛ فصرّح بقرينة اختصَاص ابن حكّام في والده شعبة دونما مستند، أو معتمد، ليسوّغ انفراداته.

---

(١) الخليلي، الإرشاد ، ج:٢، ص:٤٨٩.

(٢) العُقيلي، محمد بن عمر ، الضعفاء الكبير ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، ( بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ) ط١، ج:٢، ص :١١٨.

(٣) الحاكم محمد بن عبد الله ، معرفة علوم الحديث ، تحقيق السيد معظم حسين ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م ) ط٢، ص :١١٠.

(٤) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، ج:٣، ص:١٠١. وابن عدي، الكامل في الضعفاء ،ج:٥، ص:١٣٧.

**٥- إيقاعُ الرّاوي نفسَهُ في دائرة الاتهام، فيُطلب منه المتابع فيما يروي إذا لجأ إلى الاختصاص المعكوس عن الشيخ.**

وذلك بأنْ يدَّخرُ لنفسه شيئًا من غرائب مَروياتِ أحد الشيوخ أثناءَ انتخابِه عليه ؛ ليسمعَها من الشيخِ، في مجلسٍ آخر، دُون مَن كَتَبَ بانتخابِه، من زملائه، ومِمَّن صنع ذلك : الحَسن بن علي أبي علي المَعْمَري؛ فقد أسند الخطيبُ البغدادي، من طريق محمد بن إسحاق الموصلي، (قال): سمعت المَعمري يقول: أمَا تعجبونَ من موسى بن هارون يطلب لي متابعًا- في أحاديث خصَّني بها الشيوخ، وقَطَعتُها من كُتبهم؟!»[1].

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:٧، ص: ٣٧١. وانظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:١٣، ص:٥٠٢.

## الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يمكننا أنْ نخلُصَ بالنتائج الآتية :

١- الاختصاصُ بالرواية عن الشيوخ هو : انفرادُ راوٍ بِمِزيّةٍ، في مروياتِ شيخٍ له، دون غيرهِ من زملائه ؛ لسبَبٍ مُعتبرٍ عند أئمة الحديث.

٢- إنَّ أسباب الاختصاص بالروايةِ عن الشيوخِ هي في أغلبها ذاتُ بُعدٍ علمي، ومنهجِي.

٣- أظهرَ البحثِ أنَّ الاختصاصَ بالرواية عن الشيوخ نوعانِ: الأولُ: اختصاصُ تفرّد بالرواية.والثاني: اختصاصُ إتقانٍ، وضبطٍ للرواية (اختصاص درايةٍ)، وقد تبيَّن بالشواهدِ التطبيقية، أنَّ لكلٍّ نوع منهما، صيغ في إطلاقه، والدلالة عليه في عباراتِ أئمّة الشأن.

٤- إنَّ معيار الحكم بالاختصاص في الرواية عند المحدّثين نسبي، وليس مطلقًا؛ لأنه يخضع للقرائن التي تحتفُّ بالراوي -الذي نُسبَ إلى الاختصاص، وهي تختلف من ناقدٍ، إلى آخر.

٥- كشفَ البحثُ أنَّ النسبية في الاختصاص بالرواية عن الشيوخ، تشملُ مَا يَنفَرِدُ به راوٍ عن شيخِهِ ، وكَذا إتقان، وضبط الراوي، لمرويّاتِ شيخِهِ ، وقد أوضح البحثُ ذلك بالنماذج التطبيقية المفصّلة.

٦- إنَّ الاختصاص في الشيخِ الواحد، قد يتعدّدُ، وذلك بحسب القرينة المعتمدةِ لدى الحاكم بالاختصاص، وكذا قد يتعدَّدُ الاختصاص بالنسبة للرواة ، فيكون في أكثر من شيخ.

٧- إنَّ للاختصاص بالرواية عن الشيوخ، آثاراً على واقع الروايةِ، منها : الإيجابي، ومنها : السَّلبي، والإيجابيةُ للاختصاص على واقع الرواية هي السِّمة الأكثرُ وضوحًا.

## المصادر والمراجع


١- الأصبحي ، مالك بن أنس ، الموطأ ، بعناية :محمد فؤاد عبد الباقي ، ( مصر: دار إحياء التّراث العربي، د.ت) د.ط .

٢- الباجي ، سليمان بن خلف ، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، تحقيق: أبي لبابة حُسين ، ( الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦-م ) ط ١.

٣- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، ( اليمامة ، بيروت: دار ابن كثير ،١٤٠٧هـ - ١٩٨٧) ط٣.

٤- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، التاريخ الصغير ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي ، القاهرة : مكتبة دار التراث ،١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م) ط ١.

٥- الترمذي ، محمد بن عيسى ، السنن ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون ، ( بيروت: دار إحياء التراث العربي ) د.ط.

٦- ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن محمد ، الجرح والتعديل ، ( بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م ) ط ١.

٧- الحازمي ، محمد بن موسى ، شروط الأئمة الخمسة ، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية،١٤١٧هـ-١٩٩٧م) ط ١.

٨- الحاكم ، محمد بن عبد الله ، معرفة علوم الحديث ، تحقيق السيد معظم حسين ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م ) ط٢.

٩- الحاكم ، محمد بن محمد أبو أحمد ، الأسامي والكنى ، تحقيق يوسف بن محمد الدّخيل ، ( المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م) ط ١.

١٠- ابن حبان ، محمد ، الثقات ، تحقيق السيد شرف الدين أحمد ، ( د.م: دار الفكر

–د.م،١٣٩٥هـ ١٩٧٥–م) ط ١.

١١– ابن حجر ، أحمد بن علي ، تهذيب التهذيب ، ( بيروت : دار الفكر،١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م) ط ١.

١٢– ابن حجر ، أحمد بن علي ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وآخر ، ( بيروت :دار المعرفة، ١٣٧٩هـ ) د.ط.

١٣– ابن حجر ، أحمد بن علي ، لسان الميزان ، تحقيق دار المعارف النظامية بالهند، ( بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦–م ) ط٣.

١٤– ابن حجر ، أحمد بن علي ، نزهة الألباب في الألقاب ، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، ( الرياض: مكتبة الرشد ، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م) ط ١.

١٥– ابن حنبل ، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس ، ( بيروت: المكتب الإسلامي ، الرياض: دار الخاني، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م) ط ١.

١٦– الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق محمود الطحان ، ( الرياض: مكتبة المعارف ، ١٤٠٣هـ ) د.ط .

١٧– الخطيب البغدادي ،أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ، ( بيروت: دار الكتب العلمية ،د.ت) د.ط.

١٨– الخليلي ، الخليل بن عبد الله ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد ، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس ، ( الرياض: مكتبة الرُّشد ، ١٤٠٩هـ) ط ١.

١٩– أبو داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة : مكتبة دار الاستقامة ، بيروت : مؤسسة الريان ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م) ط ١.

٢٠– الذهبي ، محمد بن أحمد ، تذكرة الحفاظ ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، (د.م :د.ن، د.ت) د.ط.

٢١- الذهبي ، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخر ، (بيروت: مؤسسة الرسالة ،١٤١٣هـ) ط٩.

٢٢- الذهبي ، محمد بن أحمد ، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد معوض وآخر ، ( بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥م) ط ١.

٢٣- الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، ( بيروت : دار الفكر ،١٤٠٤هـ) ط٣.

٢٤- ابن رجب الحنبلي ،عبد الرحمن بن أحمد ، شرح علل الترمذي ، تحقيق همام سعيد ، ( الأردن: مكتبة المنار – الأردن، ١٩٨٧م) ط ١.

٢٥- ابن سعد ، محمد ، تكملة الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ، تحقيق زياد محمد منصور ، ( المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحِكم ،١٤٠٨هـ) ط٢.

٢٦- ابن سعد ، محمد ، الطبقات الكبرى ، ( بيروت: دار صادر ، د.ت) د.ط .

٢٧- ابن شاهين ، عمر بن أحمد ، تاريخُ أسماء الثقات ، تحقيق صبحي السامرائي ، ( الكويت: الدار السَّلفية،١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ط ١.

٢٨- ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ) د.ط.

٢٩- ابن عديَ ، عبد الله ، الكامل في الضعفاء ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، ( بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨-م ) ط٣.

٣٠- ابن عديّ ، عبد الله ، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عامر حسن صبري ، ( بيروت :دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ) ط ١.

٣١- العَجْلي ، محمد بن عبد الله ، معرفة الثقات ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي ، ( المدينة المنورة: مكتبة الدّار ) ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م ) ط ١.

٣٢- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق علي شيري، (بيروت :دار الفكر،١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ط ١.

٣٣- العسكري، الحسن بن عبد الله، معجم الفروق اللغوية، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ( قم: مؤسسة النشر الإسلامي ،١٤١٢هـ) ط ١.

٣٤- العُقَيلي، محمد بن عمر، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، ( بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ) ط ١.

٣٥- ابن فارس ،أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ( لبنان: الدار الإسلامية ،١٤١٠هـ ١٩٩٠-م) د.ط.

٣٦- الفَسَوي، سفيان بن يعقوب، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، ( بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م) ط٢.

٣٧- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ( بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت) د.ط.

٣٨- القاضي ،عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مَذهب مالك، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، (بيروت :دار الكتب العلمية،١٤١٨هـ-١٩٩٨م)ط ١.

٣٩- القشيري، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت) د.ط،

٤٠- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م ) ط ١.

٤١- ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدّارمي)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ( دمشق: دار المأمون، ١٤٠٠هـ) ط ١.

٤٢- ابن معين ، يحيى ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، ( مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ط ١.

٤٣- ابن منجويه ، أحمد بن علي ، رجال صحيح مسلم ، تحقيق: عبد الله الليثي ، ( بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧هـ) ط ١.

٤٤- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ( بيروت: دار صادر ، ١٩٩٠م) ط٢.

٤٥- ابن هانئ النيسابوري ، إسحاق بن إبراهيم ، مسائل الإمام أحمد ، تحقيق :زهير الشاويش ، ( بيروت: المكتب الإسلامي ،١٤٠٠هـ) ط ١.

٤٦- أبو نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله ، تاريخ أصبهان ، ( ليدن: مطبعة بريل ،١٩٣٤م) ط٤.

٤٧- أبو نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله ، حلية الأولياء ، ( بيروت: دار الكتاب العربي ،١٤٠٥هـ) ط٤.

Copyright of Journal of Sharia & Islamic Studies is the property of Kuwait University, Academic Publication Council and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.